محددات العلاقة بين معلومات القيمة العادلة للأصول البيولوجية وبعض المؤشرات المالية لأداء شركات الإنتاج الداجنى والحيوانى المقيدة بالبورصة: دراسة تطبيقية

أ.د. عبد الوهاب نصر *

ملخص:

استهدف البحث دراسة واختبارالمحددات المؤثرة على العلاقة بين معلومات المحاسبة عن الأصول البيولوجية بالقيمة العادلة وبعض المؤشرات المالية التى من أهمها؛ التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ومعدل العائد السنوى للأسهم ونسب الربحية والرفع المالى.وفى سبيل ذلك اشتمل البحث على دراسة نظرية بالإضافة إلى دراسة تطبيقية على عينة من شركات الإنتاج الداجنى والحيوانى المقيدة بالبورصة المصرية.

كما توصلت الدراسة إلى تأييد تأثير حجم الشركة ونسبة الرفع المالى على العلاقة الإيجابية بين معلومات القيمة العادلة والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية. ورفض الفروض المتعلقة بتأثير حجم الشركة على العلاقة الإيجابية بين معلومات القيمة العادلة وكل من؛ معدل العائد السنوى للأسهم ونسب الربحية والرفع المالى، وكذلك تأثير نسبة الرفع المالى على العلاقة الإيجابية بين معلومات القيمة العادلة ومعدل العائد السنوى للأسهم. أما بالنسبة للفروض المتعلقة بتأثير الوزن النسبى للأصول البيولوجية بين معلومات القيمة العادلة وكل من التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ومعدل العائد السنوى للأسهم ونسب الربحية والرفع المالى كلا على حده، فتم رفضهم جميعاً، وقد يكون السبب وراء ذلك محدودية عينة الدراسة.وبناء على ما توصل إليه الباحث من نتائج، وفى ضوء محدودية عينة الدراسة، التى مثلت قيداً على نتائج البحث، يمكن القول بضرورة الأخذ فى الاعتبار لتلك المحددات.

الكلمات المفتاحية: الأصول البيولوجية، الوزن النسبى للأصول البيولوجية،القيمة العادلة،المؤشرات المالية

* أستاذ المحاسبة والمراجعة -كلية التجارة- جامعة الإسكندرية
abdelwahab.nasr@hotmail.com

Determinants of the relationship between accounting information of fair value of biological assets and some financial indicators of Listed Egyptian Poultry and Livestock Companies' performance: An Empirical Study

Abstract:

The research aims at studying and testing the determinants influencing the relationship between the accounting information of biological assets at fair value and some financial indicators such as; cash flow from operating activities, annual rate of return, profitability and leverage ratios through an Empirical Study of a sample of listed Egyptian Poultry and Livestock Companies. The empirical study concluded that there is an effect of both Firm size and leverage ratio on the positive relation between the fair Value Information and Cash Flow from Operating Activities .On the other side, the hypotheses that there is a relation between the effect of Firm Size and Leverage Ratio on the positive relation between the Fair Value Information and the Annual Rate of Return are not true. Moreover, the hypotheses relating the effect of Firm Size on the positive relation between Fair Value Information and Profitability, Leverage Ratios are not true. In addition, the hypotheses in relation to the effect of the Weight of biological Assets'fair value and the financial indicators separately are not true, which may be traced to the limited Sample Size.

Key Words: Biological assets, Weight of biological assets, fair value, financial indicators.

١ – المقدمة:

يعد النشاط الزراعي من أهم الأنشطة الاقتصادية على مستوى العالم الذى يجب تنميته وتطوير كافة النواحي المتعلقة به، سواء أكانت نواحي إدارية أم تشغيلية. وتركيزاً على شركات الإنتاج الداجنى والحيواني، فإنها لا تختلف عن نظريتها من الشركات الأخرى، حيث تسعى المحاسبة المالية فيها إلى توفير معلومات مالية يمكن لمستخدميها الاستفادة منها لاتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية (Vukmirovic *et al.*, 2012). وحتى تتمكن تلك الشركات من القيام بالدور المنوط بها، فإن ذلك يعتمد على العديد من المحددات، نظراً لتأثر أصولها التى تُعرف بالأصول البيولوجية Biological Assets بشكل جوهري بالظروف الطبيعية والمناخية (Bohusova & Svoboda, 2011; Vukmirovic *et al.*, 2012).

ورجوعاً إلى بداية اهتمام المنظمات المحاسبية بإيجاد معالجة محاسبية ملائمة لأصول ذلك النشاط، فقد أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC [(١)] معيار المحاسبة الدولي (IAS No. 41) سنة ٢٠٠٠ بعنوان الزراعة. ولضرورة التقارب بين القواعد المحاسبية والممارسات العملية لهذا النشاط على مستوى الدول، قامت بعض المنظمات المحاسبية الأخرى، كمجلس معايير المحاسبة الاسترالي (AASB)[(٢)]، بإصدار العديد من المعايير المناظرة للمعيار الدولي، كمعيار المحاسبة الاسترالي AAS (No. 141) الصادر سنة ٢٠٠٤. وعلى نفس النسق تم إصدر معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٥) بعنوان الزراعة سنة ٢٠٠٦.

وبصدور تلك المعايير تم تطبيق محاسبة القيمة العادلة Fair Value Accounting كأساس محاسبي لتقييم الأصول البيولوجية، الأمر الذى مَثل خروجاً جذرياً عن المحاسبة التقليدية القائمة على أساس التكلفة التاريخية (Feleaga *et al.*, 2012). ولقد كان التحول نحو محاسبة القيمة العادلة فى هذا المجال يستهدف، من بين ما يستهدف، الارتقاء بجودة المعلومات المحاسبية للنشاط الزراعى الذى اتسم بعدم وجود إطار محاسبي محدد وواضح فى مجال القياس والإفصاح المحاسبي لأصوله (قابل وأخروون، ٢٠١٠).

لقد أشارت بعض الدراسات (Weijun, 2007; He *et al.*, 2010; Song *et al.*, 2010; Huffman, 2013; Muhammad & Ghani, 2014) إلى أن محاسبة القيمة العادلة بصفة عامة، وإن كانت تؤثر سلباً فى ظل ظروف معينة على خاصية إمكانية الاعتماد Reliability على المعلومات المحاسبية التى توصلها القوائم المالية، إلا أن هناك اتفاقا على تأثيرها الإيجابى على خاصية الملاءمة Relevance، من خلال التأثير الإيجابى على العديد من المؤشرات المالية من أهمها؛ التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ومعدل العائد السنوي للأسهم، ونسب الربحية والرفع المالي، والتى يتفق معظم

[(1)] **(AASC):** International Accounting Standard Committee.
[(2)] **(AASB):** Australian Accounting Standard Board.

كتاب التمويل (Er & Vuran, 2012; Ghasempour & Ghasempour, 2013) على اعتبارها من أهم المؤشرات المالية المحددة لقرار الاستثمار فى الأسهم، ذلك مع إمكانية تَأثُر تلك العلاقة الإيجابية بالعديد من المحددات، أو المتغيرات الرقابية أو المعدلة Moderating Variables وبناء على ذلك يثور تساؤل حول ماهية وأهمية المحددات المؤثرة على العلاقة الإيجابية بين معلومات القيمة العادلة للأصول البيولوجية وهذه المؤشرات المالية فى شركات الإنتاج الداجنى والحيوانى فى مصر، وهذا ما سيحاول البحث الإجابة عليه نظرياً وعملياً.

٢- مشكلة البحث:

نظراً لكون أصول النشاط الزراعي تتصف بالعديد من الخصائص التى تختلف عن نظيراتها من الأصول الخاصة بالصناعات الأخرى، سواء أكانت تجارية أم صناعية، استلزم الأمر اتباع شركات الإنتاج الداجنى والحيواني ممارسات محاسبية خاصة، وذلك بتطبيق معيار المحاسبة المصرى(٣٥) المناظر للمعيار الدولي(41). وبالنظر لمتطلبات كلاً من المعيارين الدولي والمصري فإن كلاً منهما يعتمد على تطبيق محاسبة القيمة العادلة كأساس لتقييم الأصول البيولوجية بدلا من الاعتماد على محاسبة التكلفة التاريخية (قابل وأخروون، ٢٠١٠؛ Feleaga *et al.*, 2012).

وكما أشار (زكى، ٢٠١٤) فإن الاعتماد على محاسبة القيمة العادلة كأساس لتقييم الأصول البيولوجية يؤثر إيجابا على العديد من المؤشرات المالية، المُسَلَّم بتأثيرها الإيجابى على قرار الاستثمار، والتى من أهمها؛ التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ومعدل العائد السنوى للأسهم ونسب الربحية والرفع المالى. وبالنظر لتلك المؤشرات فقد أتفقت العديد من الدراسات (Song *et al.*, 2010; Tang *et al.*, 2013; Goncalves & Lopes, 2014a) على أن قوة العلاقة الإيجابية بين معلومات المحاسبة عن الأصول البيولوجية بالقيمة العادلة والمؤشرات المالية المحددة لقرار الاستثمار، تتأثر بالعديد من المحددات التى منها؛ آليات حوكمة الشركات وحجم الشركة ونسبة الرفع المالي والوزن النسبى للأصول البيولوجية، من خلال زيادة أو تدنية معنوية تلك العلاقات ومن ثم التأثير على القدرة التأثيرية للمؤشرات المالية على قرار الاستثمار فى أسهم شركات الإنتاج الزراعى والحيوانى. **وفى ضوء ذلك يمكن صياغة مشكلة البحث فى الأسئلة التالية:**

ما متطلبات المحاسبة عن الأصول البيولوجية فى شركات الإنتاج الداجنى والحيواني بالقيمة العادلة وفقا للمعايير المحاسبية ذات الصلة والقوانين واللوائح السارية؟ ما هى محددات العلاقة بين معلومات القيمة العادلة للأصول البيولوجية وبعض المؤشرات المالية لأداء تلك الشركات فى مصر؛ وما مدى تأثيرها على هذه العلاقة فعلاً؟. وتمثل الإجابة على تلك الأسئلة محور اهتمام البحث.

٣-فروض البحث:

سوف يتم اشتقاق فروض البحث التالية نظرياً واختبارها عملياً فى شركات الإنتاج الداجني والحيواني المقيدة بالبورصة المصرية:

ف١: يزداد الأثر الإيجابي للمحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجني والحيواني بالقيمة العادلة على كل من؛ التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ومعدل العائد السنوى للأسهم ونسب الربحية والرفع المالى، بزيادة حجم الشركة.

ف١/أ: يزداد الأثر الإيجابي للمحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجني والحيواني بالقيمة العادلة على التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، بزيادة حجم الشركة.

ف١/ب: يزداد الأثر الإيجابي للمحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجني والحيواني بالقيمة العادلة على معدل العائد السنوي للأسهم، بزيادة حجم الشركة.

ف١/ج: يزداد الأثر الإيجابي للمحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجني والحيواني بالقيمة العادلة على كل من نسب الربحية والرفع المالى، بزيادة حجم الشركة.

ف٢: يزداد الأثر الإيجابي للمحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجني والحيواني بالقيمة العادلة على كل من؛ التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ومعدل العائد السنوى للأسهم، بانخفاض نسبة الرفع المالى.

ف٢/أ: يزداد الأثر الإيجابي للمحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجني والحيواني بالقيمة العادلة على التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، بانخفاض نسبة الرفع المالى.

ف٢/ب: يزداد الأثر الإيجابي للمحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجني والحيواني بالقيمة العادلة على معدل العائد السنوى للأسهم، بانخفاض نسبة الرفع المالى.

ف٣: يزداد الأثر الإيجابي للمحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجني والحيواني بالقيمة العادلة على كل من؛ التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ومعدل العائد السنوى للأسهم ونسب الربحية والرفع المالى، بزيادة الوزن النسبي للأصول البيولوجية.

ف٣/أ: يزداد الأثر الإيجابي للمحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجني والحيواني بالقيمة العادلة على التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، بزيادة الوزن النسبي للأصول البيولوجية.

ف٣/ب: يزداد الأثر الإيجابي للمحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجني والحيواني بالقيمة العادلة على معدل العائد السنوى للأسهم، بزيادة الوزن النسبي للأصول البيولوجية.

ف٣/ج: يزداد الأثر الإيجابي للمحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجني والحيواني بالقيمة العادلة على كل من نسب الربحية والرفع المالى، بزيادة الوزن النسبي للأصول البيولوجية.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على ماهية الأصول البيولوجية، ومتطلبات المحاسبة عنها وفقا للقيمة العادلة، والتحقق نظرياً وعملياً من المحددات المؤثرة على العلاقة بين معلومات المحاسبة عن الأصول البيولوجية فى شركات الإنتاج الداجنى والحيوانى المقيدة بالبورصة بالقيمة العادلة وبعض المؤشرات المالية التى من أهمها؛ التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ومعدل العائد السنوى للأسهم ونسب الربحية والرفع المالى، والتى من المُسَلَّم بع تأثيرها على كثير من قرارات مستخدمي القوائم المالية، وخاصة المستثمرين بالأسهم.

٥- أهمية ودوافع البحث:

تتبع أهمية البحث من خلال تصديه نظرياً وتطبيقياً لموضوع حيوى وهو ماهية المحددات أو العوامل المؤثرة فى العلاقة بين معلومات القيمة العادلة للأصول البيولوجية وبعض المؤشرات المالية المؤثرة فى قرار الاستثمار فى أسهم شركات الإنتاج الداجنى والحيوانى فى مصر، خاصة فى ظل ندرة البحوث المتعلقة بالمحاسبة عن النشاط الزراعي، عموماً، مما يؤدى إلى إثراء الفكر المحاسبي المتعلق بالمشاكل المحاسبية الخاصة بأصول ذلك النشاط. كما يتمثل الدافع الرئيسى وراء إعداد هذا البحث فى التوصل إلى دليل تطبيقي بشأن المحددات أو العوامل المؤثرة فى العلاقة بين معلومات القيمة العادلة للأصول البيولوجية وبعض المؤشرات المالية والتى من أهمها؛ التدفقات النقدية من العميات التشغيلية ومعدل العائد السنوى للأسهم ونسب الربحية والرفع المالى، المؤثرة إيجاباً على قرار الاستثمار بالأسهم.

٦- حدود البحث:

يركز البحث على المحددات المؤثرة فى العلاقة الإيجابية المفترضة بين معلومات المحاسبة عن الأصول البيولوجية بالقيمة العادلة وكل من؛ التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ومعدل العائد السنوى للأسهم ونسب الربحية والرفع المالى، فى شركات الإنتاج الداجنى والحيوانى فى مصر، باعتبار هذه المحددات بمثابة متغيرات رقابية. وبالتالى يخرج عن نطاقه المحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الزراعي والمشاكل المتعلقة بمحاسبة القيمة العادلة بالنسبة لغيرها من الأصول، ولن يتعرض الباحث لتلك النقاط إلا بالقدرالذى يلزم لتناول مشكلة البحث بصورة علمية ومنطقية. وأخيراً فإن قابلية نتائج البحث للتعميم مشروطة بضوابط تحديد العينة ومنهجية البحث المستخدمة.

٧- خطة البحث:

انطلاقاً من مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه، وفى ضوء حدوده، سيتم استكماله على النحو التالي:

١/٧- التوصيف المحاسبي للأصول البيولوجية فى ضوء الإصدارات والدراسات السابقة ذات الصلة.

٢/٧- متطلبات المحاسبة عن الأصول البيولوجية بالقيمة العادلة فى ضوء الإصدارات والدراسات السابقة ذات الصلة.

٣/٧- محددات العلاقة بين معلومات القيمة العادلة للأصول البيولوجية وبعض المؤشرات المالية لأداء شركات الإنتاج الداجنى والحيوانى، واشتقاق فروض البحث.

٤/٧- منهجية البحث.

٥/٧- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

١/٧- التوصيف المحاسبي للأصول البيولوجية فى ضوء الإصدارات والدراسات السابقة ذات الصلة:

لأغراض التوصيف المحاسبى للأصول البيولوجية وبتحليل **الإصدارات المحاسبية ذات الصلة**، يمثل معيار المحاسبة الدولي (41)، الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) في ديسمبر ٢٠٠٠، حجر الزاوية للاهتمام بكيفية المحاسبة عن النشاط الزراعي (Feleaga *et al*., 2012; Fischer & Marsh, 2013). ويتضمن نطاق تطبيقه المحاسبة عن كل من الأصول البيولوجية ذات الصلة بالنشاط الزراعي، والمنتجات الزراعية عند نقطة الحصاد Agricultural Produce of the Point of Harvest، كما يخرج عن نطاق تطبيق المعيار الأراضى والأصول غير الملموسة ذات الصلة بالنشاط الزراعي والمنتجات الزراعية بعد نقطة الحصاد.

وقد أشار المعيار **للنشاط الزراعي** على أنه إدارة لعمليات التحول البيولوجي Biological Transformation المتعلقة بالأصول البيولوجية المعدة للبيع كمنتجات زراعية، أو كأى أصل بيولوجي إضافي آخر من قبل الشركة. فضلاً عن تضمنه مدى واسعا من الأنشطة التى تختلف طبيعة كل منها عن الآخرى مثل تربية المواشى وجنى المحاصيل السنوية. وعلى الرغم من تنوع تلك الأنشطة واختلاف طبيعة كل منها عن الأخرى، إلا أنها تتفق في عدة **خصائص مشتركة** تتمثل فى القدرة على التغير Capability of Change، وإدارة التغير Management of Change، وقياس التغير Measurement of Change.

كما تمثل **التحولات البيولوجية** مجموعة من العمليات التى تؤدى لتغيرات كمية أو نوعية للأصل، وتنقسم إلى تغيرات في الأصل ذاته، من خلال النمو الذى يمثل زيادة في الكمية أو تحسين في النوعية للأصل، والتناقص Degeneration الذى يمثل انخفاض الكمية أو تردى نوعية الأصل

البيولوجي، والتكاثر Procreation الذى يتضمن إنجاب حيوان أو تكاثر نبات، من جهة. وإنتاج منتج زراعي إضافى كأوراق الشاى والحليب إلى آخره، من جهة أخرى.

وبشأن **تعريف الأصول البيولوجية** ذات الصلة بالنشاط الزراعي، فإنها تتمثل في الحيوانات والنباتات الحية كالمواشى والأغنام وأشجار الفواكه والدواجن. أما بشأن **المنتجات الزراعية** كالحليب والصوف والفواكه، فإنها منتجات محصودة من أصول الشركة البيولوجية، ويتم الحصول عليها من خلال عملية الحصاد Harvest. ولتسهيل عملية المحاسبة عن تلك الأصول يمكن تجميعها وفقاً لخصائص محددة فيما يعرف **بمجموعة الأصول البيولوجية** Group of Biological assets التى تمثل تجميعاً للنباتات والحيوانات المتماثلة وفقا لعدة خصائص، كالعمر ودرجة النضج، وغيرها من الخصائص الآخرى التى تعد أساساً مستخدماً في الأسواق لتسعير تلك الأصول.

وعلى نحو آخر **صنف المعيار الأصول البيولوجية** إلى فئتين تعبر إحداهما عن الأصول البيولوجية القابلة للاستهلاك Consumable وهى تلك الأصول التى سيتم حصادها كمنتج زراعي أو بيعها كأصل بيولوجي كمواشى التسمين، والمحاصيل، والأشجار المزروعة للحصول على أخشابها. أما الفئة الآخرى فتعبر عن الأصول البيولوجية المعمرة Bearer التى تعتبر من الأصول ذات القدرة على الاستمرار في الحصاد الدورى، على خلاف نظيرتها الأخرى، كماشية الألبان وأشجار الفواكه.

ونتيجة لديناميكية بيئة الأعمال مر معيار المحاسبة الدولي بمرحلتين لتعديله، حيث أجرى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)[٣] **مرحلة التعديل الأولى** سنة ٢٠٠٨ وبدأ العمل به بعد التعديل بداية من يناير ٢٠٠٩. وبتحليل التعديلات الواردة بمعيار (41) يتضح أنها لم تشر لأية نواح جوهرية فيما يتعلق بالتوصيف المحاسبي للأصول البيولوجية وتصنيفاتها المختلفة، وأنما فقط إضافة مصطلح التكاليف البيعية[٤] كأحد المصطلحات ذات الصلة بالمحاسبة عن الأصول البيولوجية.

كما تمثلت **المرحلة الثانية للتعديل** في اقتراح مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) في أكتوبر ٢٠١٣ تعديل معيار المحاسبة الدولي (IAS No. 41) ليخرج عن نطاق تطبيقه النباتات المعمرة Bearer plants التى تمثل أحد الأصول البيولوجية المعمرة ليتم المحاسبة عنها وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (IAS No. 16)، ذلك مع بقاء تطبيق معيار (IAS No. 41) على المنتجات الزراعية المحصودة من تلك

---

(3) **(IASB):** International Accounting Standards Board

(٤) **مصطلح التكاليف البيعية costs to sell** جاء ليحل محل مصطلح التكاليف المقدرة عند نقطة البيع (estimated Point of Sale Cost)، وجدير بالذكر القول أن النسخة الاولى من معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS No. 41) لم تشر لتعريف ذلك المصطلح مع الاكتفاء بوجود الفقرة (١٤) من متطلبات الاعتراف والقياس التى توضح كيفية تقدير تلك التكاليف.

النباتات. وبتحليل فقرات المعيار في ظل تعديلاته المقترحة اتضح عدم وجود أية نواح اختلاف بفقرات المعيار فيما عدا المبين أعلاه.

ومن منظور معايير المحاسبة الأمريكية [٥] ذات الصلة، فقد قام مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي(FASB) بإصدار إرشاد (ASC 905)في٢٠٠٩ استناداً لما تم تناوله بإرشاد 3-85 (SOP)، ليقدم لمحة عامة عن النشاط الزراعي. وبتحليل إرشاد (ASC 905) اتضح عدم تناوله للتعريفات ذات الصلة بالنشاط الزراعي، ومن ثَمَّ عدم تحديد التوصيف المحاسبي لأصول النشاط الزراعي، كما هو موضح بمعيار (41). **أما بشأن الإصدارات المحاسبية الأخرى بخلاف الدولية والأمريكية** اتضح من تحليل معيار المحاسبة الاسترالى (AAS No. 141) وكذا معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٥)، وجود تماثل بين كافة البنود المتعلقة بالهدف والنطاق والتوصيف المحاسبي للأصول البيولوجية فيما بينهما وبين ما هو موضح بالمعيار الدولى.

أما من منظور الدراسات السابقة فقد أشار (Bern & Johansson, 2010) إلى إمكانية تعريف النشاط الزراعي على أنه إدارة الشركات للتحولات البيولوجية المتعلقة بالأصول البيولوجية المحتفظ بها بغرض البيع. كما اتفق كلٌ من (Vukmirovic *et al*., 2012; Feleaga *et al*., 2012; Bohusova *et al*., 2012) على أن تلك التحولات ينتج عنها العديد من التأثيرات التي قد تؤدى لحدوث تقلبات في أرباح شركات الإنتاج الزراعي والحيواني. وأيد كل من (Bern & Johansson, 2010; Bohusova & Svoboda, 2011; Feleaga *et al*., 2012) تعريف الأصول البيولوجية كما هو وارد بمعيار المحاسبة الدولي (IAS No. 41). وعلى نحو آخر أشار(Bohusova & Svoboda, 2011. p. 86) إلى إمكانية بيع الأصول البيولوجية المحتفظ بها على حالتها كأصل بيولوجي أو كمنتجات زراعية، والتي لم يختلف تعريفهما عما تم تناوله بالمعيار. كما اتفق كلاً من (Bohusova & Svoboda, 2011; Bohusova *et al*., 2012) على إمكانية تصنيف الأصول البيولوجية إلى أصول قابلة للاستهلاك وأخرى معمرة.

أما بشأن الدراسات المصرية يتفق كل من (محمد، ٢٠١٠؛ قابل وأخروون، ٢٠١١؛ زكى، ٢٠١٤) من ناحية ومعيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) من ناحية أخرى، فيما يتعلق بالتعريفات ذات الصلة بالنشاط الزراعي، وكذا التصنيفات المختلفة للأصول البيولوجية، كما تم تناولها بالمعيار الدولى (IAS

[٥] **بالنظر للسياق الأمريكى** لم يكن هناك نظام محاسبى موحد لاعداد التقارير المالية عن أصول ذلك النشاط. وكإستجابة للأزمة الزراعية في ١٩٨٠، قام مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي American Institute of Certified public Accountants - AICPA استناداً لنشرة البحوث المحاسبية Accounting Research Bulletin ARB رقم ٤٣ الصادرة عن AICPA فى 1953- بتطوير Statement of Position (SOP)85-3 سنة ١٩٨٥ التي مثلت إرشاداً محاسبياً للمنتجين والتعاونيات Cooperatives الزراعية لمعالجة المخزون وتكاليف التطوير وتسليم المنتجات. كما **استند الباحث** في تناول الأرشادات الأمريكية (ASC 905) على كلاً من (Fischer & Marsh, 2013. p.85; Marsh & Fischer, 2013. p.79)، نظراً لصعوبة الحصول على النسخة الأصلية لتلك الأرشادات الصادرة عن Financial Accounting Standards Board (FASB).

(IAS No. 41) كما اتفقت دراسة (شاهين، ٢٠٠٥) مع المعيار الدولي عند تناولها التوصيف المحاسبي للأصول البيولوجية، نظراً لعدم توافر معيار المحاسبة المصري عند إجراء الدراسة.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن معيار المحاسبة الدولي (IAS No. 41) يوفر إطاراً ملائماً للتوصيف المحاسبي للأصول البيولوجية المتعلقة بالنشاط الزراعي بتناوله كافة التعريفات التي يمكن من خلالها الوقوف على طبيعة تلك الأصول، ومن ثم إمكانية توصيفها محاسبياً، الأمر الذى أدى إلى تماثل العديد من الإصدارات المحاسبية ذات الصلة كمعيار المحاسبة الاسترالى (AAS No. 141)، ومعيار المحاسبة المصرى رقم (٣٥)، مع ما تناوله المعيار الدولي. كما اتضح وجود توجه عام فيما بين الكثير من الدراسات (Vukmirovic *et al*., 2012; Fischer & Marsh, 2013; Rozentale & Ore, 2013) لتطبيق المعيار الدولي عند تناولها التوصيف المحاسبي للأصول البيولوجية.

ومن ثَمَّ يتبنى الباحث المفاهيم المتعلقة بالأصول البيولوجية الموضحة بمعيار (٣٥)، والتى تتمثل فى الحيوانات والنباتات الحية كالماشية والدواجن، ويمكن تصنيفها إلى أصول بيولوجية قابلة للاستهلاك، يتم حصادها كمنتج زراعى أو بيعها كأصل بيولوجي كماشية التسمين والدواجن، وأخرى معمرة، ذات القدرة على الاستمرار فى الحصاد الدورى كماشية الألبان، وأشجار الفواكه.

٢/٧- متطلبات المحاسبة عن الأصول البيولوجية بالقيمة العادلة فى ضوء الإصدارات والدراسات السابقة ذات الصلة:

لتحديد متطلبات المحاسبة عن الأصول البيولوجية بالقيمة العادلة، بدءاً بتحليل **الإصدارات المحاسبية ذات الصلة**، وتحديداً معيار المحاسبة الدولي (IAS No. 41)، فقد حدد المعيار تعريف القيمة العادلة على أنها المبلغ الذى يمكن به مبادلة أصل أو تسوية التزام ما بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس متكافئ. كما أضاف تعديل معيار (41) فى ٢٠٠٩ تعريف التكاليف البيعية على أنها التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة بالتخلص من الأصل، باستثناء تكاليف التمويل وضرائب الدخل.

أما بالنسبة **لمتطلبات الاعتراف والقياس** ذات الصلة بالأصول البيولوجية فقد ألزم معيار (IAS No. 41) شركات الإنتاج الزراعي والحيواني بالاعتراف الأولى بتلك الأصول بالقيمة العادلة مطروحاً منها التكاليف البيعية، ذلك بالإضافة للاعتراف بمنتجاتها الزراعية بالقيمة العادلة، مطروحاً منها التكاليف البيعية عند نقطة الحصاد. كما أوجب معيار (IAS No. 41) ضرورة الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عند الاعتراف الأوَّلِيّ وإعادة تقييم الأصل البيولوجي بقائمة الدخل عن الفترة التى نشأت فيها.

ولتحديد القيمة العادلة يتم الاعتماد على هيراريكية لقياس تلك القيمة. وبالتدرج داخل مستوياتها اتضح أن **المستوى الأول** منها يعتمد على سعر الأصل فى سوق نشطة . أما **المستوى الثانى** فيتم اللجوء له عند عدم وجود سعر سوقي للأصل، وذلك اعتماداً على واحد أو أكثر من البدائل التالية "أحدث أسعار

عمليات السوق بشرط عدم حدوث تغيرات جوهرية في الظروف الاقتصادية بين تاريخ العملية وتاريخ إعداد القوائم المالية، والأسعار السوقية للأصول المماثلة مع إجراء التعديلات بما يعكس الاختلافات، والمقاييس القطاعية كقيمة الماشية معبراً عنها بالكيلو جرام من اللحوم. أما فى حالة غياب السوق النشطة يتم التدرج داخل هيراريكية القياس وصولا **للمستوى الثالث** المستند إلى حساب القيمة العادلة للأصل بالاعتماد على القيمة الحالية لصافى التدفقات النقدية المتوقعة من الأصل، مخصومة بمعدل خصم مناسب.

وبشأن **المتطلبات الحتمية للعرض والإفصاح** الموضحة بفقرات المعيار، بدءاً بالفقرة (٤٠) وصولاً إلى الفقرة (٥٧)، يمكن إيجازها بالإفصاح عما يلى؛ الوصف الكمى لكل فئة من فئات الأصول البيولوجية للتمييز بين الأصول البيولوجية القابلة للاستهلاك وتلك المعمرة. وإجمالى المكاسب أو الخسائر الناجمة عن الاعتراف الأولى وإعادة التقييم للأصول البيولوجية ومنتجاتها الزراعية فى نهاية الفترة المحاسبية، الطرق والافتراضات المطبقة لتحديد القيمة العادلة لكل فئة من فئات المنتجات الزراعية والأصول البيولوجية. وتسوية المكاسب أو الخسائر الناشئة عن تغيرات القيمة العادلة مطروحاً منها التكاليف البيعية.

وبمقارنة النسخة الأولى لمعيار (IAS No. 41) ونسخته المعدلة في ٢٠٠٨ يتضح وجود اتساق بينهما، فيما يتعلق بمتطلبات الاعتراف والقياس باستثناء إلغاء الفقرة (١٤) – المرتبطة بالتكاليف البيعية – وتعديل الفقرتين رقم (٢٠)، (٢١) لتأخذ معها فى الاعتبار التدفقات النقدية التى يتوقع المشاركون فى السوق توليدها من الأصل البيولوجي وخصم تلك التدفقات بمعدل خصم محدد من قبل السوق. كما اتضح تماثل متطلبات العرض والإفصاح فيما بينهما. **أما بشأن التعديلات** المقترحة فى سنة ٢٠١٣ فتماثلت متطلبات الاعتراف والقياس بها مع ما ورد بالنسخة الأولى للمعيار، ذلك مع وجود اختلاف بمتطلبات العرض والإفصاح تمثل فى تعديل الفقرتين(٤٣)، (٤٤) تماشياً مع استبعاد الإفصاح عن النباتات المعمرة. وباقتفاء نفس الأثر بتحليل إرشاد (ASC 905) فإنه يتطلب الإفصاح عن الأصول بالقيمة الدفترية، وتقييم المخزون وفقاً للتكلفة أو سعر السوق أيهما أقل. وذلك على عكس الإصدارات الأخرى، كمعيار المحاسبة المصرى (٣٥) ومعيار المحاسبة الاسترالى (AAS No. 141) التى لم تختلف متطلبات كلاً منهما عن ما تناوله معيار (IAS No. 41).

أما من **منظور الدراسات السابقة**، وبشأن تعريف القيمة العادلة، فقد أتفق البعض (Bern & Johansson, 2010; Lefter & Roman, 2010; Feleaga *et al*., 2012; Vukmirovic *et al*., 2012) على تعريف القيمة العادلة للمحاسبة عن الأصول البيولوجية اتساقاً مع ما تم توضيحه بمعيار المحاسبة الدولي (IAS No. 41). كما اتضح تأييد كلٌ من (Hlaciuc *et al*., 2008; Vukmirovic *et al*., 2012; Feleaga *et al*., 2012; Goncalves & Lopes, 2014a) الاعتماد على المتطلبات المحاسبية التى تناولها معيار المحاسبة الدولي (41) للمحاسبة عن الأصول البيولوجية. ومن جهة أخرى

أشار (محمد، ٢٠١٠) إلى أن معيار (IAS No. 41)، يعتريه بعض جوانب القصور التى تتمثل في عدم توضيحه للتصنيف المحاسبي الملائم للأصول البيولوجية عند الإفصاح عنها، وعدم تقديمه نموذجاً للقوائم المالية في المنشأت الزراعية.

ويخلص الباحث مما سبق لوجود اتساق بين العديد من الإصدارات المحاسبية، وكذلك الدراسات السابقة، بشأن التوصيف المحاسبي ومتطلبات المحاسبة عن الأصول البيولوجية كما أوضحها معيار (IAS No. 41). ومن ثم يمكن القول بأن معيار المحاسبة الدولي يمثل الأساس المحاسبي الذى استندت عليه الإصدارات المحاسبية، وكذلك الدراسات السابقة ذات الصلة، فيما يتعلق بالتوصيف والمعالجة المحاسبية للأصول البيولوجية المتعلقة بالنشاط الزراعي.

٣/٧- محددات العلاقة بين معلومات القيمة العادلة للأصول البيولوجية وبعض المؤشرات المالية لأداء شركات الإنتاج الداجنى والحيوانى، واشتقاق فروض البحث:

تحقيقاً لهدف البحث الأساسى يجب بلورة المحددات أو المتغيرات، التى من المُحتمل تأثيرها على العلاقة الإيجابية المفترضة بين معلومات المحاسبة عن الأصول البيولوجية بالقيمة العادلة وكل من؛ التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ومعدل العائد السنوى للأسهم ونسب الربحية والرفع المالى، من خلال زيادة أو تدنية معنوية تلك العلاقة، حتى يمكن تلافي آثارها السلبية أو على الأقل الحد منها، وإضفاء الثقة على نتائج العلاقات المحققة.

وبتتبع الدراسات السابقة ذات الصلة (AL- Shammari *et al*., 2007; Alfariah, 2009; Song *et al*., 2010; Tang *et al*., 2013; Goncalves & Lopes, 2014a; Goncalves & Lopes, 2014b) بتطبيق محاسبة القيمة العادلة بصفة عامة، وعند المحاسبة عن الأصول البيولوجية بصفة خاصة، اتضح وجود العديد من هذه المحددات، والتى أمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات رئيسة من الدراسات.

تعبر **المجموعة الرئيسة الأولى** (Khurana & Kim, 2003; So & Smith, 2009; Lin & Koa, 2010; Bratten *et al*., 2012; Bhat, 2013; AL-Qudah & Laham, 2013) عن المحددات ذات التأثير المباشر على العلاقة الإيجابية محل الدراسة كحجم الشركة، ونسبة الرفع المالى، وتفعيل بعض آليات حوكمة الشركات، التى تساهم فى إضفاء إمكانية الاعتماد على تقديرات القيمة العادلة وتعمل على تدنية عدم تماثل المعلومات Information Asymmetry، وما يرتبط به من مشاكل تساهم فى تخفيض جودة التقارير المالية.

أما **المجموعة الرئيسة الثانية** (Outa, 2011; Bilal *et al*., 2013; Goncalves & Lopes, 2014a; Goncalves & Lopes, 2014b; Calvano, 2014) فإنها تعبر عن المحددات ذات التأثير

غير المباشر على العلاقة الإيجابية محل الدراسة، من خلال التأثير على مستوى الجودة المحاسبية وتطبيق المعايير المحاسبية المتعلقة بمحاسبة القيمة العادلة والوفاء بمتطلباتها، نظراً لأن ارتفاع مستوى الجودة المحاسبية يترتب عليه ارتفاع مستوى شفافية المعلومات Information Transparency وكذلك مستوى الأداء المحاسبى (ريشو، ٢٠١٣). وهو ما يؤثر بالتبعية على الأثر الإيجابى لمعلومات القيمة العادلة على المؤشرات المالية.

وفى ذلك السياق، أشار البعض (Barth *et al*., 2007; Gjerde *et al*., 2008; Outa, 2011; Bierfreund & Pichlo, 2012; Bilal *et al*., 2013; Tang *et al*., 2013; Clavano, 2014; Goncalves & Lopes, 2014a) إلى تأثير نوعين من المتغيرات على تطبيق الشركات للمعايير والوفاء بمتطلباتها المحاسبية. يمثل إحداهما مجموعة الخصائص المميزة للشركة، مثل الربحية وحجم الشركة وطبيعة النشاط ونوع مكتب المراجع وهيكل الملكية، والنمو. بينما يمثل الآخر مجموعة الخصائص المميزة لبيئة التطبيق، مثل النظم القانونية والبيئة الاقتصادية والجهات التنظيمية.

أما فيما يتعلق **بالمجموعة الرئيسة الثالثة** من الدراسات، والتى ارتبطت بالمحددات المؤثرة على قرار الاستثمار، فقد أشار كلاً من (Xu *et al*., 2010; Nimer *et al*., 2011) إلى أن قرار الاستثمار يستند على مجموعة من المحددات؛ كالقيمة المتوقعة من الاستثمار ذاته وطبيعة النشاط وظروف السوق، وطبيعة الشخص المستثمر واستعداده للمخاطرة أو تجنبه لها. كما أشار (Nimer *et al*., 2011) إلى اعتماد اتخاذ قرار الاستثمار على الخصائص المميزة للشركة كالحجم والنشاط.

ويخلص الباحث من تتبع هذه الدراسات (Gjerde *et al*., 2008; Alfariah, 2009; Lin & Kao, 2010; Bratten *et al*., 2012; Uyar *et al*., 2013; Bilal *et al*., 2013; Bhat, 2013; Clavano, 2014) ذات الصلة، إلى وجود العديد من المحددات، مثل حجم الشركة ونسبة الرفع المالى والربحية وآليات حوكمة الشركات والوزن النسبي للأصول وحجم مكتب المراجعة، وهيكل الملكية، المؤثرة على العلاقة الإيجابية لمعلومات القيمة العادلة بكل من؛ التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ومعدل العائد السنوى للأسهم ونسب الربحية والرفع المالى. وذلك إما بشكل مباشر، أو بشكل غير مباشر، من خلال التأثير على جودة المعلومات المحاسبية الناجمة عن تطبيق المعايير المحاسبية القائمة على تطبيق محاسبة القيمة العادلة. الأمر الذى يشير إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار لهذه المحددات وتأثيراتها المختلفة، على العلاقة الرئيسة محل الدراسة.

وتحليلاً **لمنهجيات** تلك الدراسات، فقد اتضح اعتماد دراسة (Nimer *et al*., 2011) على قوائم الاستقصاء. واعتماد كل من (Khurana & Kim, 2003; AL-Shammari *et al*., 2007; Gjerde *et al*., 2008; Alfaraih, 2009; Lin & Kao, 2010; Bratten *et al*., 2012; Uyar *et al*.,

2013; Bilal *et al*., 2013; Bhat, 2013; Clavano, 2014) على تحليل البيانات الفعلية، الواردة بالقوائم المالية، واستخدامها فى تطبيق نماذج الانحدار والارتباط. كما اختلف **نطاق تطبيق** كل منهما عن الأخرى، حيث ركز (Uyar *et al*., 2013) على الوضع بتركيا. واعتمد كل من (Khurana & Kim, 2003; Bratten *et al*., 2012; Bhat, 2013) على عينة من البنوك بالولايات المتحدة الأمريكية. واهتم (Bilal *et al*., 2013) بالشركات الباكستانية. وتناول (Lin & Kao, 2010) الشركات القائمة بتايوان. كما تحقق كلاً من (AL-Shammari *et al*., 2007; Alfaraih, 2009) من الوضع القائم بدول مجلس التعاون الخليجى العربي Cooperation Council Member States. واعتمد (Clovano, 2014) على شركات الإنتاج الزراعي والحيواني القائمة بالفلبين.

وبشأن حداثة تلك الدراسات يخلص الباحث إلى أن غالبيتها (Bratten *et al*., 2012; Uyar *et al*., 2013; Bilal *et al*., 2013; Bhat, 2013; Clavano, 2014) دراسات فى العقد الثانى من القرن الحادى والعشرين، وهو الأمر الذى يعبر عن توجه بحثى قوى يؤيد ما يسير عليه الباحث، من أهمية دراسة واختبار تلك المحددات وآثارها المتوقعة، والفعلية على العلاقة الرئيسة محل دراسته.

١/٣/٧- أهمية اختبار أثر المحددات على العلاقة بين معلومات المحاسبة عن الأصول البيولوجية بالقيمة العادلة وبعض المؤشرات المالية:

نظراً لجوهرية الأخذ فى الاعتبار لمحددات العلاقة بين معلومات المحاسبة عن الأصول البيولوجية بالقيمة العادلة وبعض المؤشرات المالية، فقد اتضح أن أهم هذه المحددات؛ حجم الشركة ونسبة الرفع المالى والوزن النسبى للأصول البيولوجية، وذلك بالاتساق مع العديد من الدراسات ذات الصلة (Khurana & Kim, 2003; So & Smith, 2009; Nimer *et al*., 2011; Goncalves & Lopes, 2014a; Goncalves & Lopes, 2014b)، وهذا ما سيتناوله الباحث تفصيلاً على النحو التالى:

١/١/٣/٧- حجم الشركة كمحدد للعلاقة محل الدراسة:

اهتم البعض (Khurana & Kim, 2003; So & Smith, 2009; Bratten *et al*., 2012) بدراسة واختبار حجم الشركة كمحدد لعلاقة المعلومات المحاسبية بصفة عامة بالمؤشرات المالية المرتبطة بقرارات أصحاب المصالح، خاصة قرار الاستثمار فى الأسهم. وفيما يتعلق بالعلاقة بين المحاسبة عن الأصول البيولوجية بالقيمة العادلة وكل من؛ التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ومعدل العائد السنوى للأسهم ونسب الربحية والرفع المالى، فإن حجم الشركة يؤثر على قوة العلاقات الإيجابية محور الدراسة. وفى ذلك الصدد أشار (هندى، ٢٠٠٠) إلى وجود علاقة طردية بين حجم الشركة والمحتوى المعلوماتى

لقوائمها المالية، نظراً لقيام الشركات كبيرة الحجم بالإفصاح عن معلوماتها بدقة، مقارنة بنظيرتها من الشركات.

كما توصل (Bratten *et al*., 2012) لتأثير الحجم إيجاباً على القوة التنبؤية لمعلومات القيمة العادلة للتنبؤ بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية والأرباح المستقبلية، نتيجة لزيادة دقة تقديرات القيمة العادلة المحددة من قبل الشركات كبيرة الحجم، مقارنة بالشركات صغيرة الحجم. وعلى نفس النحو أشارت دراسة (Takhtaei & Karimi, 2013) إلى أن حجم الشركة يمثل أحد المتغيرات الرقابية المؤثرة إيجاباً على القوة التنبؤية للأرباح الحالية للتنبؤ بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية. كما توصل (AL-Debi's, 2011) إلى تزايد القوة التنبؤية للتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية الحالية للتنبؤ بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية المستقبلية، بزيادة حجم الشركة.

وعلى نحو آخر اتفق كلا من (Leledakis *et al*., 2004; So & Smith, 2009) على تأثير حجم الشركة على الأثر الإيجابى لمعلومات محاسبة القيمة العادلة على معدل العائد السنوى للأسهم، وإمكانية اعتماد مستخدمي القوائم المالية على معلومات القيمة العادلة لاتخاذ القرارات الاقتصادية. كما أشار (Tudor, 2008; Botosan *et al*., 2014) إلى اعتبار حجم الشركة أحد العوامل المؤثرة إيجاباً على القوة التفسيرية لمعدل العائد السنوى للأسهم. وتوصل (Leledakis *et al*., 2004) إلى وجود علاقة إيجابية بين مقاييس حجم الشركة ومعدل العائد على الأسهم، ذلك مع اعتبار الحجم، متغيراً معدلاً للعلاقة بين معدل العائد على الأسهم والقيمة السوقية لحقوق الملكية، نظراً لتأثيره إيجاباً على العلاقة السلبية بين كل منهما.

وفى سياق آخر توصلت دراسة (Lin & Kao, 2010) إلى اعتبار حجم الشركة أحد المحددات المؤثرة على العلاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة من جهة، ونسب الربحية المتمثلة فى كل من؛ معدل العائد على حقوق الملكية ROE ومعدل العائد على الأصول ROA ومعدل العائد على المبيعات ROS من جهة أخرى. وبناء على ذلك يمكن القول بأن الأثر الإيجابى لمعلومات محاسبة القيمة العادلة على نسب الربحية يزداد كلما زاد حجم الشركة. وعلى نفس النسق أشار (هندى، ٢٠١٤) إلى وجود علاقة عكسية بين حجم الشركة ومخاطر الإفلاس، التى يمكن التعبير عنها بنسبة الرفع المالى، التى تمثل مؤشراً لاعتماد الشركة على الأموال المقترضة لتمويل أصولها، والتى يترتب على انخفاضها تدنية المخاطر التى من المحتمل أن يتعرض لها المقرضون والملاك، إذ من المتوقع ألا تواجه الشركة صعوبات فى سداد قيمة القروض والفوائد عندما تحل تواريخ استحقاقها. **وعليه فيمكن القول** بأن زيادة حجم الشركة يؤدى إلى تخفيض مخاطر الإفلاس من خلال تدنية نسبة الرفع المالى، الأمر الذى يشير إلى أن حجم الشركة يؤثر إيجاباً على العلاقة الإيجابية لمعلومات القيمة العادلة بنسبة الرفع المالى.

وعلى نحو آخر اهتمت العديد من الدراسات (Leledakis *et al*., 2004; Lin & Kao, 2010; Goncalves & Lopes, 2014a) بالتأثير السلبى أو الإيجابى لحجم الشركة على قرارات الشركة التشغيلية والإدارية. واتفق كلٌ من (AL-Shammari *et al*., 2007; Alfaraih, 2009; Goncalves & Lopes, 2014a; Goncalves & Lopes, 2014b) على اعتبار حجم الشركة أحد المحددات الرئيسة لتطبيق المعايير المحاسبية والوفاء بمتطلباتها المحاسبية. وفى ذلك الصدد توصل (AL-Shammari *et al*., 2007) إلى التأثير الإيجابى لحجم الشركة على مستوى تطبيق الشركات لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية IAS. كما خلص (Alfaraih, 2009) إلى اعتبار الحجم أحد الخصائص المميزة للشركة، والأكثر تأثيراً على مستوى تطبيق الشركات لمعايير التقرير المالي الدولي IFRSs .

كما توصل (Barth *et al*., 2007) إلى اعتبار حجم الشركة أحد المحددات الأساسية المؤثرة على اختلاف مستوى الجودة المحاسبية المحقق بعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية مقارنة بالفترة ما قبل التطبيق. وعلى الرغم من إشارة (Alfaraih, 2009) إلى تزايد ملاءمة المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق معايير التقرير المالي الدولي IFRSs القائمة على محاسبة القيمة العادلة، بزيادة حجم الشركة، عارضت نتائج دراسة (Gjerde *et al*., 2008) بشدة ضرورة الأخذ فى الاعتبار حجم الشركة، كأحد خصائص الشركة المؤثرة على زيادة ملاءمة المعلومات المحاسبية، الناتجة عن تطبيق معايير التقرير المالي الدولي IFRSs .

ويعتقد الباحث مما سبق أن حجم الشركة، يمثل أحد أهم خصائص الشركة التى يجب أخذها فى الاعتبار عند دراسة أى علاقة محاسبية، نظراً لجوهريته وقدرته فى التأثير على العديد من قرارات الشركة الاقتصادية والتشغيلية، وغيرها من الجوانب الأخرى. **وبناء على ذلك** يمكن اشتقاق **الفرض الأول** للبحث المتعلق بتأثير حجم الشركة على العلاقة الإيجابية بين معلومات المحاسبة عن الأصول البيولوجية بالقيمة العادلة وكل من؛ التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ومعدل العائد السنوى للأسهم ونسب الربحية والرفع المالى، كما يلى:

ف١: يزداد الأثر الإيجابي للمحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجني والحيواني بالقيمة العادلة على كل من؛ التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ومعدل العائد السنوى للأسهم ونسب الربحية والرفع المالى، بزيادة حجم الشركة.

ولاختبار الفرض الأول للبحث، ونظراً لوجود تأثير للمتغير المستقل به على أكثر من متغير تابع يمكن تقسيمه لعدة فروض فرعية واختبار كل منها على حده. **وبشأن** تأثير حجم الشركة على العلاقة الإيجابية بين معلومات المحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجنى والحيوانى بالقيمة العادلة والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، يؤيد الباحث وجهه نظر التأثير الإيجابى لحجم الشركة على

العلاقة بين معلومات القيمة العادلة والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية وفقا لكل من (AL-Debi's, 2011; Bratten *et al.*, 2012; Takhtaei & Karimi, 2013)، وبناء على ذلك يمكن اشتقاق **الفرض الفرعى الأول**، كما يلى:

ف١/أ: يزداد الأثر الإيجابى للمحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجني والحيواني بالقيمة العادلة على التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، بزيادة حجم الشركة.

أما فيما يتعلق بتأثير حجم الشركة على العلاقة بين معلومات المحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجنى والحيوانى بالقيمة العادلة ومعدل العائد السنوى للأسهم، يؤيد الباحث وجهه نظر التأثير الإيجابى لحجم الشركة على العلاقة بين معلومات القيمة العادلة ومعدل العائد السنوى للأسهم وفقا (Leledakis *et al.*, 2004; Tudor, 2008; So & Smith, 2009; Botosan *et al.*, 2014) وبناء على ذلك يمكن اشتقاق **الفرض الفرعى الثانى**، كما يلى:

ف١/ب: يزداد الأثر الإيجابى للمحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجني والحيواني بالقيمة العادلة على معدل العائد السنوى للأسهم، بزيادة حجم الشركة.

وعلى نحو أخر يعتبر حجم الشركة أحد المحددات المؤثرة على العلاقة بين معلومات المحاسبة عن الأصول البيولوجية بالقيمة العادلة ونسب الربحية والرفع المالى. ويؤيد الباحث وجهه نظر التأثير الإيجابى لحجم الشركة على العلاقة بين معلومات محاسبة القيمة العادلة ونسب الربحية والرفع المالى وفقا لكل من (هندى، ٢٠١٤;Lin & Kao, 2010) . وبناء على ذلك يمكن اشتقاق **الفرض الفرعى الثالث**، كما يلى:

ف١/ج: يزداد الأثر الإيجابى للمحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجني والحيواني بالقيمة العادلة على كل من نسب الربحية والرفع المالى، بزيادة حجم الشركة.

٢/١/٣/٧- نسبة الرفع المالى كمحدد للعلاقة محل الدراسة:

اهتم البعض (Barth *et al.*, 2007; AL-Shammari *et al.*, 2007; So & Smith, 2009; Hassani & Sabet, 2013) بدراسة واختبار نسبة الرفع المالى كمحدد لعلاقة المعلومات المحاسبية بصفة عامة بقرارات أصحاب المصالح، خاصة قرار الاستثمار فى الأسهم. وبشأن العلاقة بين المحاسبة عن الأصول البيولوجية بالقيمة العادلة وكل من؛ التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ومعدل العائد السنوى للأسهم، فإن نسبة الرفع المالى تمثل أحد المحددات التى يجب عدم تجاهلها عند التحقق من العلاقة الإيجابية بين معلومات القيمة العادلة من جهة والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ومعدل العائد السنوى للأسهم من جهة أخرى.

وفى ذلك الصدد خلص (Jalali, 2003) إلى وجود علاقة إيجابية بين نسبة الرفع المالى والأثر الإيجابى للمعلومات المحاسبية للتنبؤ بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، أو بعبارة أخرى يمكن القول

بأن انخفاض نسبة الرفع المالى يؤثر إيجاباً على القوة التنبؤية للتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية. كما توصل (Hassani & Sabet, 2013) إلى وجود علاقة سلبية بين نسبة الرفع المالى والقوة التنبؤية للمعلومات المحاسبية للتنبؤ بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية المستقبلية فى المدى القصير، وأن اتجاه تلك العلاقة يتحول حتى يصبح إيجابياً فى المدى الطويل.

وعلى نحو آخر أشار (So & Smith, 2009) إلى تأثير نسبة الرفع المالى على ملاءمة معلومات القيمة العادلة فى علاقتها بعائد السهم، وإمكانية الاعتماد عليها لتحديد قيمة الشركة. كما أوضح (Lin & Kao, 2010) أن نسبة الرفع المالى تعتبر أحد النسب الرئيسة المؤثرة على تحديد الأداء المالى للشركة. وأشار (AL-Qudah & Laham, 2013) إلى تأثير نسبة الرفع المالى معنوياً على معدل العائد السنوى للأسهم. كما توصل (Alfaraih, 2009) للتأثير الإيجابى لنسبة الرفع المالي على مستوى تطبيق معايير التقرير المالى الدولى IFRSs. وعلى نفس النحو توصل (AL-Shammari *et al*., 2007) لتأثيرها، معنوياً، على مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية IAS**.** كما خلص (Barth *et al*., 2007) إلى اعتبارها محدداً أساسياً لاختلاف الجودة المحاسبية قبل تطبيق المعايير، مقارنة بفترة ما بعد التطبيق.

وبناء على ذلك يخلص الباحث إلى أن نسبة الرفع المالى تُعد أحد المحددات التى ينبغى التحقق من تأثيرها على العلاقة الإيجابية بين معلومات المحاسبة عن الأصول البيولوجية بالقيمة العادلة وكل من التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ومعدل العائد السنوى للأسهم. وبالتالى يمكن اشتقاق **الفرض الثانى للبحث** المتعلق بتأثير نسبة الرفع المالى على العلاقة الإيجابية محل الدراسة كما يلى:

ف٢: يزداد الأثر الإيجابي للمحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجني والحيواني بالقيمة العادلة على كل من؛ التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ومعدل العائد السنوى للأسهم، بانخفاض نسبة الرفع المالى.

ولاختبار الفرض الثانى للبحث، ونظراً لوجود تأثير للمتغير المستقل به على أكثر من متغير تابع يمكن تقسيمه لعدة فروض فرعية واختبار كل منها على حده. **وبشأن** تأثير نسبة الرفع المالى على العلاقة الإيجابية بين معلومات المحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجني والحيواني بالقيمة العادلة والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، يؤيد الباحث وجهة نظر التأثير السلبى لنسبة الرفع المالى على العلاقة بين معلومات محاسبة القيمة العادلة والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية.وفقا لكل من (Jalali, 2003; Hassani & Sabet, 2013). وبناء على ذلك يمكن اشتقاق **الفرض الفرعى الأول،** على النحو التالى:

ف٢/أ: يزداد الأثر الإيجابي للمحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجني والحيواني بالقيمة العادلة على التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، بانخفاض نسبة الرفع المالى.

أما فيما يتعلق بتأثير نسبة الرفع المالى على العلاقة الإيجابية بين معلومات المحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجنى والحيوانى بالقيمة العادلة ومعدل العائد السنوى للأسهم، يؤيد الباحث وجهه نظر التأثير السلبى لنسبة الرفع المالى على العلاقة بين معلومات القيمة العادلة ومعدل العائد السنوى للأسهم وفقا لكلاً من (Tudor, 2008; So & Smith, 2009) وبناء على ذلك يمكن اشتقاق **الفرض الفرعى الثانى**، كما يلى:

ف٢/ب: يزداد الأثر الإيجابى للمحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجني والحيواني بالقيمة العادلة على معدل العائد السنوى للأسهم، بانخفاض نسبة الرفع المالى.

٣/١/٣/٧ – الوزن النسبي للأصول البيولوجية كمحدد للعلاقة محل الدراسة:

نظراً لجوهرية الأصول البيولوجية، بالنسبة لموضوع البحث، واختلاف قيمتها تبعاً لاختلاف طريقة التقييم المتبعة داخل الشركة، وجب الأخذ فى الاعتبار تأثير وزنها النسبي على ملاءمة معلومات القيمة العادلة، وآثارها الإيجابية على التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ومعدل العائد على الأسهم ونسب الربحية والرفع المالى، كمحدد للعلاقة الإيجابية محل الدراسة. وفى ذلك الصدد أشار (Nimer *et al.*, 2011) إلى أن زيادة الوزن النسبي للأصول المعاد تقييمها، نتيجة تطبيق محاسبة القيمة العادلة، مقارنة بإجمالي الأصول، يؤثرعلى مستخدمي القوائم المالية، خاصة المستثمرين عند تقييم أداء الشركة واتخاذ القرارات الاستثمارية.

وعلى نحو آخر أشار البعض (Goncalves & Lopes, 2014a; Goncalves & Lopes, 2014b) إلى ضرورة الأخذ فى الاعتبار الوزن النسبي للأصول البيولوجية المملوكة للشركة Weight of Biological Assets، كأحد العوامل المؤثرة على الوفاء بمتطلبات الإفصاح وفقاً لمعيار المحاسبة (IAS No. 41). ذلك بالإضافة للتوصل إلى تأثير الوزن النسبي للأصول البيولوجية إيجاباً على مستوى الوفاء بمتطلبات المعيار المحاسبية، التى تزيد من ملاءمة معلومات القيمة العادلة وتأثيراتها الإيجابية. وعلى خلاف ذلك خلص (Gierde *et al.*, 2008) لعدم معنوية العلاقة بين الوزن النسبى للأصول وزيادة الملاءمة الناتجة عن تطبيق معايير التقرير المالي الدولي IFRSs.

وبناء على ذلك، ورغم ندرة الدراسات ذات الصلة، إلا أن الباحث يعتقد بأهمية دراسة واختبار هذا المحدد، حتى وإن كان التوجه البحثى هنا استكشافياً أكثر منه اختبارياً. ولذلك يمكن اشتقاق **الفرض الثالث للبحث** ذو الصلة بتأثير الوزن النسبى للأصول البيولوجية على العلاقة الإيجابية بين معلومات المحاسبة عن الأصول البيولوجية بالقيمة العادلة من جهة وكل من؛ التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ومعدل العائد السنوى للأسهم ونسب الربحية والرفع المالى من جهة أخرى، على النحو التالى:

ف٣: يزداد الأثر الإيجابي للمحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجني والحيواني بالقيمة العادلة على كل من؛ التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ومعدل العائد السنوى للأسهم ونسب الربحية والرفع المالى، بزيادة الوزن النسبي للأصول البيولوجية.

ولاختبار الفرض الثالث للبحث، ونظراً لوجود تاثير للمتغير المستقل به على أكثر من متغير تابع يمكن تقسيمه لعدة فروض فرعية واختبار كل منها على حده **وبشأن** تأثير الوزن النسبى للأصول البيولوجية على العلاقة بين معلومات المحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجنى والحيوانى بالقيمة العادلة والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، يعتقد الباحث أن قدرة هذه المعلومات على التفسير والتنبؤ بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، تزداد قوة كلما زاد الوزن النسبى للأصول البيولوجية المملوكة للشركة، استناداً لما أشار إليه كل من (Nimer *et al.*, 2011; Goncalves & Lopes, 2014a; Goncalves & Lopes, 2014b). وعليه يمكن اشتقاق **الفرض الفرعى الأول**، على النحو التالى:

ف٣/أ: يزداد الأثر الإيجابي للمحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجني والحيواني بالقيمة العادلة على التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، بزيادة الوزن النسبي للأصول البيولوجية.

أما فيما يتعلق بتأثير الوزن النسبى للأصول البيولوجية على العلاقة الإيجابية بين معلومات المحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجنى والحيوانى بالقيمة العادلة ومعدل العائد السنوى للأسهم، فيعتقد الباحث أن زيادة الوزن النسبى للأصول البيولوجية المملوكة للشركة يؤدى إلى زيادة قدرة هذه المعلومات على التأثير الإيجابى على معدل العائد السنوى للأسهم، وذلك بالاتساق مع ما أشار إليه كل من (Nimer *et al.*, 2011; Goncalves & Lopes, 2014a; Goncalves & Lopes, 2014b).

وبناء على ذلك يمكن اشتقاق **الفرض الفرعى الثانى**، كما يلى:

ف٣/ب: يزداد الأثر الإيجابي للمحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجني والحيواني بالقيمة العادلة على معدل العائد السنوى للأسهم، بزيادة الوزن النسبي للأصول البيولوجية.

وبشأن تأثير الوزن النسبى للأصول البيولوجية على العلاقة الإيجابية بين معلومات المحاسبة عن الأصول البيولوجية بالقيمة العادلة ونسب الربحية والرفع المالى، فيعتقد الباحث أن قوة تلك العلاقة تزداد بزيادة الوزن النسبى للأصول البيولوجية المملوكة للشركة، استناداً لما أشار إليه كل من (Nimer *et al.*, 2011; Goncalves & Lopes, 2014a; Goncalves & Lopes, 2014b). وعليه يمكن اشتقاق **الفرض الفرعى الثالث**، على النحو التالى:

ف٣/ج: يزداد الأثر الإيجابي للمحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجني والحيواني بالقيمة العادلة على كل من نسب الربحية والرفع المالى، بزيادة الوزن النسبي للأصول البيولوجية.

٧/٤- منهجية البحث:

يعرض الباحث فى هذه الفرعية لكيفية اختبار فروض الدراسة عملياً فى مصر، وذلك من خلال تناول كلٍ من؛ أهداف الدراسة التطبيقية، ومجتمع وعينة الدراسة، وقياس وتوصيف متغيرات الدراسة، وأدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية، ونتائج الدراسة التطبيقية. وذلك على النحو التالى:

٧/٤/١- أهداف الدراسة التطبيقية:

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فروض البحث، للتحقق من أثر بعض المحددات أو المتغيرات، كحجم الشركة والوزن النسبي لأصولها البيولوجية ونسبة الرفع المالى، على العلاقة الإيجابية بين معلومات القيمة العادلة للأصول البيولوجية وكل من؛ التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ومعدل العائد السنوى للأسهم ونسب الربحية والرفع المالي .

٧/٤/٢- مجتمع وعينة الدراسة:

يتضمن مجتمع الدراسة كافة شركات قطاع الأغذية والمشروبات ذات الصلة بالأصول البيولوجية، والمقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، خلال الفترة من ٢٠١١ وحتى ٢٠١٣. والتى مثلت حوالى (٣٠%) من شركات القطاع، وذلك بعدد (٨) شركات. ونتيجة لاستبعاد الأصول البيولوجية للإنتاج الزراعي من حيز الدراسة التطبيقية، نظراً لتعدد أنواعها التى تُحد من قدرة الباحث على إيجاد مقياس موضوعي وأكثر دقة لكل نوع على حده، تكونت عينة الدراسة من (٦) شركات مرتبطة بالإنتاج الداجني والحيواني.

وبتحليل الإفصاح المحاسبى لشركات العينة اتضح عدم انطواء إحداها، وهى الشركة المصرية للدواجن، على أى أصول للإنتاج الداجني فى٢٠١١ الأمر الذى يُمثل قيداً على العينة، لذا قام الباحث باستبعادها. وعليه فقد استقرت عينة الدراسة على (٥) شركات[٦]. ومن الجدير بالذكر أن انتقاء الباحث لمجتمع وعينة الدراسة، قد تم فى ضوء أهداف وحدود البحث، وقياساً على الدراسات السابقة ذات الصلة (He *et al*., 2010; Huffman, 2013)

٧/٤/٣- قياس وتوصيف متغيرات الدراسة:

٧/٤/٣/١: المتغيرات المستقلة:

أ. **حجم الشركة:** يعتبر أحد الخصائص المميزة للشركة، التى يتم الاعتماد عليها لتفسير الاختيار المحاسبى بين البدائل المرتبطة بوظيفة القياس، وكذلك درجة الإفصاح المحاسبى. وتم قياسه استناداً على (Lin & Kao, 2010; Goncalves & Lopes, 2014a) باللوغارتيم الطبيعى للقيمة الدفترية لإجمالى أصول الشركة.

[٦] ملحق (١) شركات العينة

ب. **الوزن النسبي للأصول البيولوجية:** يعبر عن إحدى خصائص الأصول المملوكة للشركة، الذى يشير للحجم النسبى للأصول البيولوجية منسوباً لإجمالى أصول الشركة، وتم قياسه استناداً على (Goncalves & Lopes, 2014a; Goncalves & Lopes, 2014b) بنسبة الأصول البيولوجية المملوكة للشركة لإجمالى أصولها.

ج. **نسبة الرفع المالى:** تعبر تلك النسبة عن المدى الذى اعتمدت عليه الشركة فى تمويل أصولها بالاعتماد على الأموال المقترضة. وتم قياسها استناداً على (Weijun, 2007; Blanchette *et al*., 2011)، بالمعادلة التالية: *نسبة الرفع المالى LEV = إجمالي الالتزامات ÷ إجمالي الأصول*

٧/٤/٣/٢: المتغيرات التابعة:

٧/٤/٣/٢/١- التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية:

وهى التدفقات النقدية، وما فى حكمها، الداخلة والخارجة من الأنشطة التشغيلية الرئيسة المنتجة لإيراد الشركة، كالمقبوضات النقدية الناتجة من بيع البضائع والمدفوعات النقدية للموردين سدداً لقيمة البضائع (IAS No. 7) وتم قياسها من خلال تحليل قوائم التدفقات النقدية لشركات العينة، والحصول على رقم التدفق النقدي من العمليات التشغيلية وتعديله بمكاسب أو خسائر تسوية القيمة العادلة غير المحققة (He *et al*., 2010)

٧/٤/٣/٢/٢- معدل العائد السنوى للأسهم:

ويعبر عن العائد السنوي المحقق على كل سهم من أسهم الشركة. ولقياسه[٧] تم الاستناد على المعادلة التالية إتساقاً مع دراسة (AL-Qudah & Laham, 2013):

R = { سعر الإغلاق للسهم آخر السنة – سعر الفتح للسهم أول السنة + التوزيعات للسهم} ÷ سعر الفتح للسهم أول السنة.

٧/٤/٣/٢/٣- نسب الربحية والرفع المالى:

تم الاعتماد على بعض نسب الربحية ونسبة الرفع المالي وفقا لكل من (Weijun, 2007; Blanchette *et al*., 2011; Strouhal, 2015)، حيث تُعتبر **مؤشرات الربحية** أحد المؤشرات التى تُمكن من قياس قدرة الشركة على تحقيق الأرباح. وعليه فهى مقياس مالي لتقييم أداء الشركة. كما تُعد **نسبة الرفع المالى** إحدى النسب التي تقيس مدى اعتماد الشركة على أموال الغير فى تمويل احتياجاتها. **وفيما يلى ملخص لكيفية قياس كلٍ منها على حده فى ظل المحاسبة عن الأصول البيولوجية بالقيمة العادلة:**

[٧] **لقياس معدل العائد السنوى للأسهم** تم الاعتماد على البيانات المتاحة على الموقع الالكترونى مباشر معلومات المتاح على *www.mubasher.info/EGX/stocks-Price* وذلك للوصول لسعر الفتح والإغلاق للسهم، وكذلك الاعتماد على قائمة توزيع الأرباح المقترحة لكل شركة، لتحديد التوزيعات على أسهمها.

أ. **معدل العائد على الأصول،** يُحدد قدرة الشركة على استثمار الأصول التى تمتلكها، من معدات ومبانٍ وأراضٍ ومخزون. وتم قياسه وفقاً (Weijun, 2007; Blanchette *et al*., 2011)، بالمعادلة التالية:

معدل العائد على الأصول ROA = صافي الربح قبل الضريبة ÷ إجمالي الأصول

ب. **معدل العائد على حقوق الملكية،** يعبر عن قدرة الشركة على استثمار أموال ملاكها. وتم قياسه استناداً على (Weijun, 2007; Blanchette *et al*., 2011)، بالمعادلة التالية:

معدل العائد على حقوق الملكية ROE= صافي الربح قبل الضريبة ÷ حقوق الملكية

ج. **معدل العائد على المبيعات،** يُحدد ما تبقى من المبيعات بوصفه صافى ربح قابل للتوزيع. وتم قياسه استناداً على (Blanchette *et al*., 2011)، بالمعادلة التالية:

معدل العائد على المبيعات ROS = صافى الربح قبل الضريبة ÷ صافى المبيعات

د. **نسبة الرفع المالى،** تم توصيفها وقياسها كما فى بند (ج) سلفاً (٧/٤/٣/١).

٧/٤/٤ – أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية:

تحقيقاً لهدف البحث تم الاعتماد على إجراء الدراسة التطبيقية، قياساً على منهجية بعض الدراسات السابقة المماثلة (Weijun, 2007; So & Smith, 2009; Song *et al*., 2010; He *et al*., 2010) من خلال الاستناد على البيانات الفعلية الواردة بالقوائم المالية والإيضاحات المتممة لها لشركات العينة. وأوضح تحليلها عدم اتساق الشركات عند إعداد قوائمها المالية. وعليه فقد خلص الباحث إلى عدم اتساق الممارسة المحاسبية بين شركات العينة. وتحقيقاً لهدف البحث استلزم الأمر تعديل القوائم المالية[٨]، للوصول لقوائم تستند فى تقييمها للأصول البيولوجية على طريقة القيمة العادلة.

ولإجراء تلك التعديلات، والتوصل لمقياس أكثر موضوعية ودقة وأقل تحيزاً، تم الاعتماد على عدة بيانات إسترشادية، كتكلفة الإنتاج والأسعار السوقية لأصول شركات الإنتاج الداجني والحيواني. وذلك من خلال إجراء المقابلات الشخصية المخططة مع المسئول عن وحدة الأعلاف والتسمين بكلية الزراعة جامعة الإسكندرية، وأحد مُلاَّك مزارع ماشية التسمين الخاصة، للحصول على البيانات المتعلقة بأصول الإنتاج الحيواني، وكذلك رئيس الحسابات بالصندوق المركزي لتنمية الثروة الحيوانية، وتحديداً مشروع إنتاج الدجاج البياض التابع لكلية الزراعة جامعة الإسكندرية، وأحد ملاك مزارع الدواجن الخاصة، وبورصة الدواجن ببنها[٩]، وذلك للحصول على البيانات المتعلقة بأصول الإنتاج الداجني.

[٨] **ملحق (٢)** مثال توضيحى لكيفية تعديل القوائم المالية لشركات العينة.

[٩] **بورصة** الدواجن ببنها متاحة على: http://www.google.com.

٧/٤/٥- النماذج الإحصائية المستخدمة لاختبار فروض البحث:

٧/٤/٥/١- نموذج اختبار تأثير المحددات (المتغيرات الرقابية) على العلاقة الإيجابية بين معلومات القيمة العادلة للأصول البيولوجية والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية:

لاختبار تأثير المحددات على العلاقة الإيجابية محل الدراسة، ففى سياق مماثل وباتباع منهجيات بحث مماثلة اختبر البعض (ALfaraih, 2009; Gjerde *et al.*, 2008; Outa, 2011; Goncalves & Lopes, 2014a) أثر المحددات على ملاءمة المعلومات بصفة عامة، وفى ظل تبنى معايير IFRSs خاصة، على ملاءمة هذه المعلومات لقرارات أصحاب المصالح مثل؛ تقييم الأداء المالى وتحديد قيمة الشركة. وقياساً على هذه المنهجيات تم إدخال تلك المحددات على النموذج الوارد بدراسة (He *et al.*,2010). وذلك باختبار أثر حجم الشركة Size ونسبة الرفع المالى LEV والوزن النسبى للأصول البيولوجية W.Bio كلٍ على حده، خلال الفترة من ٢٠١١ وحتى ٢٠١٣ كما يلى:

$$CF_{t+i} = \alpha_0 + \alpha_1 CF_t + \alpha_2 TDACC_t + \alpha_3 FV_t + \alpha_4 Size_t + \varepsilon_t$$

$$CF_{t+i} = \alpha_0 + \alpha_1 CF_t + \alpha_2 TDACC_t + \alpha_3 FV_t + \alpha_4 LEV_t + \varepsilon_t$$

$$CF_{t+i} = \alpha_0 + \alpha_1 CF_t + \alpha_2 TDACC_t + \alpha_3 FV_t + \alpha_4 W.Bio_t + \varepsilon_t$$

حيث: (t) هى سنة الأساس المعتمد عليها لتفسير معلومات السنوات التالية (t+i)، بينما تعبر (CF_t) عن التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، وتمثل (FV_t) تغيرات القيمة العادلة للأصول البيولوجية. وتُعبر ($TDACC_t$) عن الاستحقاقات التقليدية Traditional Accruals[١٠]. وفى نطاق دراستنا تعتبر سنة ٢٠١١ سنة الأساس لتفسير التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للسنتين ٢٠١٢ و ٢٠١٣ معاً.

٧/٤/٥/٢- نموذج اختبار تأثير المحددات (المتغيرات الرقابية) على العلاقة الإيجابية بين معلومات القيمة العادلة للأصول البيولوجية ومعدل العائد السنوى للأسهم:

لاختبار تأثير محددات الدراسة على العلاقة الإيجابية بين معلومات القيمة العادلة للأصول البيولوجية ومعدل العائد السنوى للأسهم، تم الاستناد على بعض المنهجيات المماثلة التى تبنت وجهه نظر (Tudor, 2008; So & Smith, 2009; Botosan *et al.*, 2014) المرتبطة بإدخال تلك المحددات على نموذج الانحدار المتعلق بالعلاقة بين الأرباح ومعدل العائد السنوى للأسهم والوارد بدراسة (Weijun, 2007) وتطبيقها فى سنة ٢٠١٢، كما يلى:

$$R_{jt} = \beta \Delta FV_{jt} + \beta_3 Size_{jt} + \beta_2 \Delta ROA_{jt} + \varepsilon_{jt}$$

---

[١٠] **أشارت دراسة (He *et al.*, 2010)** إلى أن المتغير FV_t يشير إلى مكاسب القيمة العادلة غير المحققة. ونظراً لمحدودية البيانات المتاحة للباحث فإن أى استبعادات ليست فى صالح نتائج البحث. ولذا تم الاعتماد على تغيرات القيمة العادلة غير المحققة وليست مكاسبه فقط. وعلى نحو آخر تم قياس الاستحقاقات التقليدية، وفقاً لدراسة (He *et al.*, 2010) بناء على الخطوات التالية: **إجمالى الاستحقاقات** = الدخل التشغيلى قبل الضريبة والعناصر الاستثنائية – التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، **- الاستحقاقات التقليدية** = إجمالى الاستحقاقات – تغيرات القيمة العادلة

$$R_{jt} = \beta_1 \Delta FV_{jt} + \beta_3 LEV_{jt} + \beta_2 \Delta ROA_{jt} + \varepsilon_{jt}$$

$$R_{jt} = \beta_1 \Delta FV_{jt} + \beta_3 W.BIO_{jt} + \beta_2 \Delta ROA_{jt} + \varepsilon_{j}$$

حيث: (R_{jt}) تُعبر عن معدل العائد السنوى للأسهم للشركة (j) فى السنة (t)، وتمثل ΔFV_{jt} التغير فى القيمة العادلة للأصول مقسومة على القيمة السوقية لإجمالى الأصول، بينما يُشير ΔROA_{jt} إلى التغير فى الأرباح بعد استبعاد تغيرات القيمة العادلة مقسومة على القيمة السوقية لإجمالي الأصول(١١).

٧/٤/٥/٣- اختبار تأثير المحددات (المتغيرات الرقابية) على العلاقة الإيجابية بين معلومات القيمة العادلة للأصول البيولوجية ونسب الربحية والرفع المالى:

للتحقق من تأثير المحددات على العلاقة الإيجابية بين معلومات القيمة العادلة ونسب الربحية والرفع المالى، تم تتبع مدى اختلاف كل من؛ معدل العائد على الأصول ROA ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE، ومعدل العائد على المبيعات ROS، كمجموعة من نسب الربحية، ونسبة الرفع المالي LEV ، باختلاف حجم الشركة والوزن النسبى للأصول البيولوجية، خلال ٢٠١١.

٧/٤/٦- نتائج الدراسة التطبيقية(١٢):

تحقيقاً لهدف البحث الأساسى، واختبار فروضه، تم الاعتماد على النماذج المشار إليها أعلاه، واختبار كلٍ منها عند مستوى معنوية (٠.٠٥) ، وفيما يلى عرض لنتائج كل نموذج على حده:

٧/٤/٦/١- نتائج اختبار أثر محددات العلاقة الإيجابية بين معلومات القيمة العادلة للأصول البيولوجية على التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية:

بشأن اختبار تأثير محددات العلاقة بين معلومات القيمة العادلة والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، بدءاً **بحجم الشركة**، فتم صياغة **(ف١/أ)** للبحث إحصائياً، كما يلى:

H_0: لا يزداد الأثر الإيجابى للمحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجني والحيواني بالقيمة العادلة على التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، بزيادة حجم الشركة.

H_1: يزداد الأثر الإيجابى للمحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجني والحيواني بالقيمة العادلة على التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، بزيادة حجم الشركة.

$H_0: B_4 = 0$ / $H_1: B_4 \neq 0$

ولاختبار الفرض تم إجراء مقارنة بين نتائج نموذجى الانحدار:

النموذج	فى ظل المحاسبة عن الأصول بالقيمة العادلة	فى ظل المحاسبة عن الأصول بالقيمة العادلة والأخذ فى الاعتبار حجم الشركة

(١١) **ولتحديد القيمة السوقية لإجمالى الأصول تم الاعتماد على الخطوات التالية**: **القيمة السوقية لإجمالى الأصول** = القيمة السوقية لحقوق الملكية + القيمة الدفترية للالتزامات. (بناء على معادلة الميزانية) **القيمة السوقية لحقوق الملكية** = عدد الأسهم × القيمة السوقية للسهم (سعر الإغلاق فى نهاية السنة المالية) (هندى، ٢٠٠٠). كما تم الحصول على القيمة الدفترية للالتزامات وعدد الأسهم من واقع القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها لشركات العينة، بينما تم التوصل لسعر الإغلاق بالاعتماد على موقع مباشر معلومات، وإجراء مقابلة مع مدير إدارة الإفصاح ببورصة الأوراق المالية المصرية.

(١٢) **ملحق (٣)** التشغيل الإحصائى للنماذج المستخدمة

	Std. Coefficients	P-Value	Std. Coefficients	P-Value
Constant	—	٠.٢٧٣	—	٠
CF	١.٣١٣	٠.٠٣٥	١.١٦٦	٠
TDACC	٠.١٨٨-	٠.٢١٥	٠.١٠٩-	٠
FV	٠.٤٩٦	٠.٠٦٣	٠.٤١٥	٠
Size	—	—	٠.٠٦٢	٠
إحصائية F	١١٤٩.١٩٠	٠.٠٢٢	٠	٠
Adjusted R^2	٠.٩٩٩		—	
Std. Error	٣٦٢٦٩١٨.٧١٧		—	
R^2	٠.٩٩٨		١	

وبتتبع النتائج السابقة تبين تأثير حجم الشركة إيجاباً، وبصورة معنوية، على تفسير التغير فى المتغير التابع، ذلك بالإضافة إلى زيادة معنوية قوة التأثير الإيجابى للمتغيرين CF, FV، وكذلك قوة التأثير السلبية للمتغير TDACC. فضلاً عن وصول معامل التحديد إلى الواحد الصحيح، وزيادة معنوية النموذج إلى الصفر. وعليه **فيخلص الباحث** إلى زيادة الأثر الإيجابى لمعلومات القيمة العادلة على التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، عند الأخذ فى الاعتبار لحجم الشركة كإحدى خصائص الشركة المؤثرة على زيادة ملاءمة معلومات القيمة العادلة وزيادة قوتها التفسيرية والتنبؤية. وهو ما يتسق مع كلٍ من (Barth *et al.*, 2007; AL-Debi's, 2011; Bratten *et al.*, 2012)، ويتناقض مع (Gjerde *et al.*, 2008). وبناءً على ذلك يمكن رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، **وتأييد الفرض (١/أ)** القائل بأن **الأثر الإيجابي للمحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجني والحيواني بالقيمة العادلة على التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، يزداد، بزيادة حجم الشركة.**

أما فيما يتعلق بتأثير **نسبة الرفع المالى** على العلاقة الإيجابية محل الدراسة، تم صياغة **الفرض الفرعى الأول للفرض الثانى** إحصائياً، على النحو التالى:

H_0: لا يزداد الأثر الإيجابى للمحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجني والحيواني بالقيمة العادلة على التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، بانخفاض نسبة الرفع المالى.

H_1: يزداد الأثر الإيجابى للمحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجني والحيواني بالقيمة العادلة على التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، بانخفاض نسبة الرفع المالى.

$H_0: B_4 = 0$ / $H_1: B_4 \neq 0$

ولاختبار الفرض تم إجراء مقارنة بين نتائج نموذجى الانحدار، كما يلى:

النموذج	فى ظل المحاسبة عن الأصول بالقيمة العادلة		فى ظل المحاسبة عن الأصول بالقيمة العادلة والأخذ فى الاعتبار نسبة الرفع المالى	
	Std. Coefficients	P-Value	Std. Coefficients	P-Value
Constant	—	٠.٢٧٣	———	٠

CF	١.٣١٣	٠.٠٣٥	١.٤٤٦	٠
TDACC	٠.١٨٨-	٠.٢١٥	٠.٢٧٨-	٠
FV	٠.٤٩٦	٠.٠٦٣	٠.٥٩٦	٠
LEV	—	—	٠.٠٤٨-	٠
إحصائية F	١١٤٩.١٩٠	٠.٠٢٢	٠	٠
Adjusted R^2	٠.٩٩٩		—	
Std. Error	٣٦٢٦٩١٨.٧١٧		—	
R^2	٠.٩٩٨		١	

وبتحليل الجدول السابق تبين تأثير نسبة الرفع المالى سلباً، وبشكل معنوي، على تغير المتغير التابع، فضلاً عن زيادة معنوية كافة المتغيرات المستقلة، وكذلك معنوية النموذج ككل وملاءمته للبيانات. كما اتضح ارتفاع معامل التحديد إلى الواحد الصحيح. وبناءً على ذلك توصل الباحث إلى أن انخفاض نسبة الرفع المالى للشركة تؤثر إيجاباً على الأثر الإيجابي لمحاسبة القيمة العادلة على التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية. وهو ما يُشير إلى جوهرية نسبة الرفع المالى واعتبارها إحدى خصائص الشركات المؤثرة على زيادة ملاءمة معلوماتها المحاسبية، خاصة معلومات القيمة العادلة لمختلف مستخدميها، تحديداً المستثمرين بأسهم الشركات.

ويتفق ذلك مع كلٍ من (Barth *et al*., 2007; AL-Shammari *et al*., 2007; Alfaraih, 2009) بشأن اعتبار نسبة الرفع المالى، إحدى المحددات المؤثرة على ملاءمة معلومات القيمة العادلة، التى تساهم فى زيادة قدرة مستخدمي القوائم المالية على تقدير المنافع والمخاطر المرتبطة بالشركات. وعليه فيمكن رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل **وتأييد الفرض (٢/أ)** القائل بأن **الأثر الإيجابى للمحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجني والحيواني بالقيمة العادلة على التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، يزداد، بانخفاض نسبة الرفع المالى.**

بالتطرق أخيراً لتأثير **الوزن النسبى للأصول البيولوجية**، كأحد محددات العلاقة الإيجابية بين معلومات القيمة العادلة والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، تم صياغة **الفرض (٣/أ)** إحصائياً على النحو التالى:

H_0: لا يزداد الأثر الإيجابى للمحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجني والحيواني بالقيمة العادلة على التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، بزيادة الوزن النسبى للأصول البيولوجية.

H_1: يزداد الأثر الإيجابى للمحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجني والحيواني بالقيمة العادلة على التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، بزيادة الوزن النسبى للأصول البيولوجية.

H_0: B4= 0 / H_1: $B_4 \neq 0$

وبإجراء مقارنة بين نتائج نموذجي الانحدار كما يلى:

النموذج	فى ظل المحاسبة عن الأصول بالقيمة العادلة		فى ظل المحاسبة عن الأصول بالقيمة العادلة والأخذ فى الاعتبار الوزن النسبى للأصول البيولوجية	
	Std. Coefficients	P-Value	Std. Coefficients	P-Value
Constant	—	٠.٢٧٣	—	٠
CF	١.٣١٣	٠.٠٣٥	٠.٦٤٦	٠

TDACC	٠.١٨٨-	٠.٢١٥	٠.٣٧٢	٠
FV	٠.٤٩٦	٠.٠٦٣	٠.٢٢١	٠
W. Bio	—	—	٠.٢١٤-	٠
إحصائية F	١١٤٩.١٩٠	٠.٠٢٢	٠	٠
Adjusted R^2	٠.٩٩٩		—	
Std. Error	٣٦٢٦٩١٨.٧١٧		—	
R^2	٠.٩٩٨		١	

وبتحليل الجدول السابق تبين تأثير الوزن النسبى للأصول البيولوجية سلباً وبصورة معنوية على تغير المتغير التابع، ذلك بالإضافة إلى زيادة معنوية قوة التأثير الإيجابية لمتغيرات النموذج، وتحول تأثير المتغير TDACC إلى تأثير إيجابى ومعنوي بدلاً من تأثيره السلبي غير المعنوى. كما اتضح زيادة قوة المتغيرات المستقلة على تفسير تغير المتغير التابع، نتيجة لوصول معامل التحديد إلى الواحد الصحيح. وعليه **يخلص الباحث** إلى أن انخفاض الوزن النسبى لأصول الشركة البيولوجية، يؤدى لزيادة الأثر الإيجابى لمحاسبة القيمة العادلة على التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية.

ويعتقد الباحث أن تأثير الوزن النسبى للأصول البيولوجية على ملاءمة معلومات القيمة العادلة يُشير إلى جوهرية ذلك المحدد، وضرورة اعتباره أحد المحددات المؤثرة على ملاءمة معلومات القيمة العادلة. وهو ما يتفق مع كلٍ من (Nimer *et al*., 2011; Goncalves & Lopes, 2014a; Goncalves & Lopes, 2014b). ويتناقض مع (Gierde *et al*., 2008). وبناء على النتائج التى تم التوصل إليها، ونظراً لزيادة قوة الأثر الإيجابى لمعلومات القيمة العادلة بانخفاض الوزن النسبى للأصول البيولوجية، فيمكن قبول الفرض البديل جزئياً و**التأييد الجزئى للفرض (٣/أ)**، القائل بإن **الأثر الإيجابى للمحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجني والحيواني بالقيمة العادلة على التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، يزداد، بزيادة الوزن النسبي للأصول البيولوجية. جزئياً**

٢/٦/٤/٧- نتائج اختبار محددات العلاقة بين معلومات القيمة العادلة للأصول البيولوجية ومعدل العائد السنوى للأسهم:

وللتعرف على أثر محددات العلاقة الإيجابية بين معلومات القيمة العادلة ومعدل العائد السنوى للأسهم، بدءاً **بحجم الشركة**. تم صياغة **الفرض (١/ب)** إحصائياً، على النحو التالى:

H_0: لا يزداد الأثر الإيجابي للمحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجني والحيواني بالقيمة العادلة على معدل العائد السنوى للأسهم، بزيادة حجم الشركة.

H_1: يزداد الأثر الإيجابي للمحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجني والحيواني بالقيمة العادلة على معدل العائد السنوى للأسهم، بزيادة حجم الشركة.

$$H_0: B_3 = 0 \quad / \quad H_1: B_3 \neq 0$$

وبإجراء مقارنة بين نتائج نموذجي الانحدار:

النموذج	فى ظل المحاسبة عن الأصول بالقيمة العادلة	فى ظل المحاسبة عن الأصول بالقيمة العادلة، مع الأخذ فى الاعتبار حجم الشركة

	Std. Coefficients	P-Value	Std. Coefficients	P-Value
Δ FV	٠.٢٠٩	٠.٧٢٠	٠.١٩٩	٠.٧٧٧
Δ ROA	٠.٤٠٩-	٠.٤٩٦	٠.٠٧٩-	٠.٩٤١
Size	—	—	٠.٤٣٥	٠.٦٨٦
إحصائيةF	٠.٣٣٤	٠.٧٤٠	٠.٢٣٨	٠.٨٦٥
R^2	٠.١٨٢		٠.٢٦٣	

اتضح وجود قوة تأثير إيجابية غير معنوية لمتغير Size، وعدم تأثيره معنوياً على قوى تأثير المتغيرات المستقلة سواء أكانت قوة التأثير الإيجابية للمتغير Δ FV أو قوة التأثير السلبية للمتغير ΔROA، وكذا معنوية النموذج ككل. وعلى الرغم من عدم معنوية قوى تأثير المتغير الرقابى، تبين ارتفاع معامل التحديد بمقدار ٨.١%، أى زيادة قوة المتغيرات المستقلة على تفسير المتغير التابع بمقدار الارتفاع فى معامل التحديد. **وبناءً على ما سبق** يخلص الباحث، إلى أنه رغم زيادة القوة التفسيرية للنموذج فى ظل الأخذ فى الاعتبار لحجم الشركة إلا أن تلك الزيادة لم تكن معنوية، وعليه فيمكن القول بأن الأثر الإيجابى لمعلومات محاسبة القيمة العادلة على معدل العائد السنوى للأسهم، لا يتأثر معنوياً فى ظل الأخذ فى الاعتبار لحجم الشركة كأحد المتغيرات الرقابية. وهو ما يتناقض مع ما توصل إليه (Leledakis *et al.*, 2004; So & Smith, 2009) . ويتفق مع (Khurana & Kim, 2003; Gjerde *et al.*, 2008).

وفى ظل النتائج التى تم التوصل بشأن عدم معنوية تأثير حجم الشركة على قوة الأثر الإيجابى لمعلومات القيمة العادلة يمكن قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل، ومن ثَم **رفض الفرض (١/ب)** القائل بأن **الأثر الإيجابي للمحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجني والحيواني بالقيمة العادلة على معدل العائد السنوى للأسهم، يزداد، بزيادة حجم الشركة**

أما فيما يتعلق بالتحقق من تأثير **نسبة الرفع المالى** على الأثر الإيجابى لمعلومات القيمة العادلة على معدل العائد السنوى للأسهم، تم صياغة **الفرض (٢/ب)** إحصائياً، على النحو التالى:

H_0: لا يزداد الأثر الإيجابى للمحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجني والحيواني بالقيمة العادلة على معدل العائد السنوى للأسهم، بانخفاض نسبة الرفع المالى.

H_1: يزداد الأثر الإيجابى للمحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجني والحيواني بالقيمة العادلة على معدل العائد السنوى للأسهم، بانخفاض نسبة الرفع المالى.

$$H_1: B_3 \neq 0 \quad / \quad H_0: B_3 = 0$$

ولاختبار الفرض تم إجراء مقارنة بين نموذجي الانحدار كما يلى:

النموذج	فى ظل المحاسبة عن الأصول بالقيمة العادلة		فى ظل المحاسبة عن الأصول بالقيمة العادلة، مع الأخذ فى الاعتبار نسبة الرفع المالى	
	Std. Coefficients	P-Value	Std. Coefficients	P-Value
Δ FV	٠.٢٠٩	٠.٧٢٠	٠.٢٩٠	٠.٧٩٩
Δ ROA	٠.٤٠٩-	٠.٤٩٦	٠.٨٠٦-	٠.٥٠٥
LEV	—	—	٠.٤٥٨-	٠.٦٩٢
احصائيةF	٠.٣٣٤	٠.٧٤٠	٠.٢٣٤	٠.٨٦٨
R^2	٠.١٨٢		٠.٢٦	

وبتحليل الجدول السابق تبين تأثير نسبة الرفع المالى سلباً، وبصورة غير معنوية، على تغير المتغير التابع، ذلك بالإضافة لعدم تأثيرها معنوياً على قوى تأثيرات المتغيرات المستقلة، ومعنوية نموذج الانحدار. وعلى نفس النسق السابق تبين زيادة R^2 بحوالى ٧.٨%، أى زيادة القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة على تفسير تغير المتغير التابع بمقدار الزيادة فى معامل التحديد. وبناءً على ما سبق توصل الباحث إلى أنه رغم زيادة القوة التفسيرية للنموذج فى ظل الأخذ فى الاعتبار لنسبة الرفع المالى إلا أنها لم تكن ذات دلالة معنوية، وهو ما يُشير إلى أن انخفاض نسبة الرفع المالى للشركة تؤثر إيجاباً وبصورة غير معنوية على التأثير الإيجابى لمحاسبة القيمة العادلة على معدل العائد السنوى للأسهم، الأمر الذى يتناقض مع كلٍ من (Leledakis *et al*., 2004; AL-Qudah & Laham, 2013; Uyar *et al*., 2013).

وبناء على النتائج التى تم التوصل إليها، بشأن عدم معنوية تأثير نسبة الرفع المالى على العلاقة الإيجابية محل الدراسة، يمكن قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل. ونتيجة لعدم معنوية تأثير انخفاض نسبة الرفع المالى على زيادة قوة العلاقة الإيجابية، يمكن **رفض (٢/ب)**، والقائل بأن **الأثر الإيجابى للمحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجني والحيواني بالقيمة العادلة على معدل العائد السنوى، يزداد، بانخفاض نسبة الرفع المالى.**

وبالتطرق أخيراً لتأثير **الوزن النسبى للأصول البيولوجية** على الأثر الإيجابى لمعلومات محاسبة القيمة العادلة على معدل العائد السنوى للأسهم، تم صياغة **الفرض (٣/ب)** إحصائياً، على النحو التالى:

H_0: لا يزداد الأثر الإيجابى للمحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجني والحيواني بالقيمة العادلة على معدل العائد السنوى للأسهم، بزيادة الوزن النسبى للأصول البيولوجية.

H_1: يزداد الأثر الإيجابى للمحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجني والحيواني بالقيمة العادلة على معدل العائد السنوى للأسهم، بزيادة الوزن النسبى للأصول البيولوجية.

$H_0: B_3 = 0$ / $H_1: B_3 \neq 0$

وبإجراء مقارنة بين نتائج نموذجى الانحدار كما يلى:

النموذج	فى ظل المحاسبة عن الأصول بالقيمة العادلة		فى ظل المحاسبة عن الأصول القيمة العادلة، مع الأخذ فى الاعتبار الوزن النسبى للأصول البيولوجية	
	Std. Coefficients	P-Value	Std. Coefficients	P-Value
Δ FV	٠.٢٠٩	٠.٧٢٠	٠.٢١٤	٠.٧٩٠
Δ ROA	٠.٤٠٩-	٠.٤٩٦	٠.٤٤٤-	٠.٨٤٩
W. Bio	——	——	٠.٠٣٦-	٠.٩٨٧
احصائيةF	٠.٣٣٤	٠.٧٤٠	٠.١٤٩	٠.٩٢٢
R^2	٠.١٨٢		٠.١٨٢	

اتضح تأثير الوزن النسبى للأصول البيولوجية سلباً، وبصورة غير معنوية، على تغير المتغير التابع، فضلاً عن عدم تأثيره على معنوية قوى تأثيرات المتغيرات المستقلة أو معنوية النموذج ككل. ذلك بالإضافة لبقاء معامل التحديد على حاله دون أى تحسن، أى عدم تأثيره على قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير تغير المتغير التابع. وبناءً على ذلك يخلص الباحث إلى أن التأثير الإيجابي لمحاسبة القيمة العادلة

على معدل العائد السنوي للأسهم، لا يتأثر إيجاباً وبصورة معنوية فى ظل الأخذ فى الاعتبار الوزن النسبي للأصول البيولوجية كأحد المحددات المؤثرة على العلاقة الإيجابية. وهو ما اتفق مع (Gierde *et al.*, 2008)، ويتناقض مع (Goncalves & Lopes, 2014a; Goncalves & Lopes, 2014b).

وبناء على النتائج التى تم التوصل إليها بشأن عدم معنوية تأثير الوزن النسبى للأصول البيولوجية على قوة العلاقة الإيجابية بين معلومات محاسبة القيمة العادلة ومعدل العائد السنوى للأسهم، يمكن قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل. ونتيجة لعدم زيادة القوة التفسيرية، وارتباط الوزن النسبى سلباً بالعلاقة الإيجابية محور الدراسة، يمكن **رفض الفرض (٣/ب)** القائل بأن **الأثر الإيجابى للمحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجني والحيواني بالقيمة العادلة على معدل العائد السنوى للأسهم، يزداد، بزيادة الوزن النسبى للأصول البيولوجية.**

٣/٦/٤/٧- نتائج اختبار تأثير المحددات (المتغيرات الرقابية) على العلاقة الإيجابية بين معلومات القيمة العادلة للأصول البيولوجية ونسب الربحية والرفع المالى:

فيما يتعلق باختبار تأثير المحددات على العلاقة بين معلومات القيمة العادلة ونسب الربحية والرفع المالى، بدءاً **بحجم الشركة**، تم صياغة **الفرض (١/ج)** إحصائياً، على النحو التالى:

H_0: لا يزداد الأثر الإيجابى للمحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجني والحيواني بالقيمة العادلة على كل من نسب الربحية والرفع المالى، بزيادة حجم الشركة.

H_1: يزداد الأثر الإيجابى للمحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجني والحيواني بالقيمة العادلة على كل من نسب الربحية والرفع المالى، بزيادة حجم الشركة.

$$H_0: \text{P-Value}_{Size} = 0 \quad / \quad H_1: \text{P-Value}_{Size} \neq 0$$

وبالاعتماد على معاملات الارتباط، اتضح ارتباط حجم الشركة إيجاباً وبصورة غير معنوية بنسبة الرفع المالى، وكذلك ارتباطه سلباً وبصورة غير معنوية بمعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول، ذلك بالإضافة لارتباطه سلباً وبصورة معنوية بمعدل العائد على المبيعات. ونتيجة لتضارب نتائج معاملات الارتباط بين حجم الشركة ونسب الربحية والرفع المالى وعدم معنوية البعض منها، فيمكن القول بأن الأثر الإيجابى لمعلومات محاسبة القيمة العادلة على نسب الربحية والرفع المالى لا يتأثر إيجاباً وبصورة معنوية بزيادة حجم الشركة. وهو ما يتفق مع (Gjerde *et al.*, 2008) بشأن عدم معنوية تأثير حجم الشركة على الأثر الإيجابى لمعلومات القيمة العادلة، ويتناقض مع (Lin & Kao, 2010).

وبناء على النتائج التى تم التوصل إليها بشأن عدم معنوية معاملات الارتباط بين حجم الشركة ونسب الربحية والرفع المالى، ومعنوية الارتباط بين الحجم ومعدل العائد على المبيعات، ذلك بالإضافة لارتباط الحجم سلباً بنسب الربحية وإيجاباً بنسبة الرفع المالى. فيمكن قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل، ومن ثم **رفض (١/ج)** والقائل بأن **الأثر الإيجابى للمحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجنى والحيوانى بالقيمة العادلة على كل من نسب الربحية والرفع المالى، يزداد، بزيادة حجم الشركة.**

أما فيما يتعلق بتأثير **الوزن النسبى للأصول البيولوجية** على الأثر الإيجابى لمعلومات المحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجنى والحيوانى بالقيمة العادلة على نسب الربحية والرفع المالى، تم صياغة **الفرض (٣/ج)** إحصائياً، على النحو التالى:

H_0: لا يزداد الأثر الإيجابى للمحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجني والحيواني بالقيمة العادلة على كل من نسب الربحية والرفع المالى، بزيادة الوزن النسبى للأصول البيولوجية.

H_1: يزداد الأثر الإيجابى للمحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجني والحيواني بالقيمة العادلة على كل من نسب الربحية والرفع المالى، بزيادة الوزن النسبى للأصول البيولوجية.

$$H_0: \text{P-Value}_{W.Bio} = 0 \quad / \quad H_1: \text{P-Value}_{W.Bio} \neq 0$$

وبتحليل معاملات الارتباط تبين ارتباط الوزن النسبى للأصول البيولوجية إيجاباً وبصورة غير معنوية بكل من ROA, ROS, LEV، وارتباطه إيجاباً وبشكل معنوي بـ ROE. وعليه فيمكن القول بأن الوزن النسبى للأصول البيولوجية يؤثر إيجاباً على المردود الإيجابى لمحاسبة القيمة العادلة على مؤشرات الربحية، وسلباً على مردودها الإيجابى على نسبة الرفع المالى. وهو ما يتفق مع (Gierde *et al.*, 2008) بشأن عدم معنوية تأثير الوزن النسبى للأصول على الأثر الإيجابى لمعلومات القيمة العادلة، ويتناقض مع (Nimer *et al.*, 2011).

وبناء على النتائج التى تم التوصل إليها بشأن عدم ارتباط الوزن النسبى للأصول البيولوجية معنوياً بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على المبيعات ونسبة الرفع المالى، وارتباطه معنوياً بمعدل العائد على حقوق الملكية، يمكن قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل جزئياً، **وكذلك الرفض الجزئى للفرض (٣/ج)**، والقائل بأن **الأثر الإيجابي للمحاسبة عن الأصول البيولوجية للإنتاج الداجنى والحيوانى بالقيمة العادلة على كل من نسب الربحية والرفع المالى، يزداد، بزيادة الوزن النسبي للأصول البيولوجية.**

٧/٥- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة:

استهدف البحث دراسة واختبار أثر المحددات أو المتغيرات الرقابية للعلاقة الإيجابية بين معلومات القيمة العادلة للأصول البيولوجية وبعض المؤشرات المالية. وفيما يلى عرض لنتائج البحث بشقيه النظري والتطبيقي وتوصيات البحث، بالإضافة لاقتراح بعض مجالات البحث التى يمكن تناولها من جانب الباحثين، وذلك على النحو التالي:

٧/٥/١- نتائج البحث:

على مستوى الدراسة النظرية خلص الباحث إلى أن الأصول البيولوجية تُعَرَّف بأنها الحيوانات والنباتات الحية، والتى تتضمن كل من الإنتاج الزراعي والإنتاج الحيواني، والإنتاج الداجني. كما أن المتطلبات المحاسبة عنها تتطلب الاعتراف الأولى للأصل وإعادة تقييمه فى تاريخ إعداد القوائم المالية بالقيمة العادلة مطروحاً منها التكاليف البيعية، وإدراج التغير فى القيمة العادلة للأصل بقائمة الدخل. كما تبين أن قوة العلاقة الإيجابية بين معلومات القيمة العادلة للأصول البيولوجية والمؤشرات المالية التى منها؛

التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ومعدل العائد السنوى للأسهم ونسب الربحية والرفع المالى، تتأثر بالعديد من المحددات أو المتغيرات الرقابية التى من أهمها حجم الشركة ونسبة الرفع المالى والوزن النسبى للأصول البيولوجية.

أما على مستوى الدراسة التطبيقية **وبشأن تأثير حجم الشركة** فقد جاءت نتائج الفروض لتؤيد التأثير الإيجابى والمعنوى للحجم على العلاقة الإيجابية بين معلومات القيمة العادلة والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، وكذا تأثيره الإيجابى وغير المعنوى على العلاقة الإيجابية ذات الصلة بمعدل العائد السنوى للأسهم. ذلك بالإضافة لتضارب النتائج بشأن الارتباط بين الحجم والأثر الإيجابى لمعلومات القيمة العادلة على نسب الربحية والرفع المالى، نظراً لارتباطه السلبى وغير المعنوى بكل من؛ معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وكذلك ارتباطه السلبى المعنوى بمعدل العائد على المبيعات، وارتباطه الإيجابى وغير المعنوى بنسبة الرفع المالى.

كما جاءت نتائج اختبار الفروض لتؤيد الأثر السلبى **لنسبة الرفع المالى** على العلاقة الإيجابية بين معلومات القيمة العادلة والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، وكذلك الأثر السلبى غير المعنوى على العلاقة الإيجابية بين معلومات القيمة العادلة ومعدل العائد السنوى للأسهم.

وفيما يتعلق بتأثير الوزن النسبى للأصول البيولوجية، فقد أيدت نتائج اختبار الفروض التأثير السلبى المعنوى للوزن النسبى للأصول البيولوجية على قوة العلاقة الإيجابية بين معلومات القيمة العادلة والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، وكذا التأثير السلبى غير المعنوى على قوة العلاقة ذات الصلة بمعدل العائد السنوى للأسهم. ذلك بالإضافة للارتباط الإيجابى غير المعنوى بين الوزن النسبى للأصول البيولوجية ونسب الربحية (معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية) ونسبة الرفع المالى، وارتباطه الإيجابى والمعنوى بمعدل العائد على المبيعات. وبناء على ما توصل إليه الباحث من نتائج، وفى ضوء محدودية عينة الدراسة، التى مثلت قيداً على نتائج البحث، يمكن القول بضرورة الأخذ فى الاعتبار لتلك المحددات.

٢/٥/٧- توصيات البحث:

فى ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج فإن الباحث يوصي بما يلى:

- يجب على هيئة الرقابة المالية إلزام شركات الإنتاج الزاعي والحيواني بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم(٣٥)، وذلك لتلافي فجوة الممارسة الموجودة بشركات الإنتاج الداجني والحيوانى والعمل على وجود نهج منسق وموحد فيما بين شركات نفس النشاط.
- ضرورة قيام الجهات المصدرة للمعايير بتحديث معيار المحاسبة المصري رقم ٣٥ ليتماشى مع أخر

التعديلات الصادرة على المعيار الدولي، ذلك مع إيضاح مثال رقمى يمكن لمختلف شركات الإنتاج الزراعي والحيواني، الاعتماد عليه وتطبيقه فى الواقع العملي.

*على أقسام المحاسبة بالجامعات المصرية توجيه الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات المحاسبية ذات الصلة بالنشاط الزراعي نظراً لعدم اهتمام الكثيرين منهم بالمحاسبة عن ذلك النشاط رغم أهميته الحيوية.

٣/٥/٧- مجالات البحث المستقبلية:

بناءً على ما خلصت إليه الدراسة النظرية والتطبيقية من نتائج، ووفقاً لهدف البحث وحدوده يمكن اقتراح عدد من مجالات البحث المستقبلية، على النحو التالى:

- أثر المحاسبة عن الأصول البيولوجية بالقيمة العادلة على قيمة الشركة مقارنة بمحاسبة التكلفة التاريخية: دراسة تطبيقية.
- هيكل الملكية كمحدد للعلاقة ما بين المحاسبة عن الأصول البيولوجية بالقيمة العادلة ومؤشرات الربحية: دراسة تطبيقية.
- أثر المحاسبة عن الأصول البيولوجية بالقيمة العادلة على قرار منح الائتمان: دراسة تجريبية.
- تأثير الخصائص النوعية لمكتب المحاسبة العلاقة بين المحاسبة عن أصول الإنتاج الزراعى بالقيمة العادلة والتدفقات القدية من العمليات التشغيلية: دراسة تجريبية.
- محددات العلاقة بين المحاسبة عن أصول الإنتاج الزراعى بالقيمة العادلة وقرار الاستثمار: دراسة تجريبية.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع العربية:

١-ريشو، بديع الدين. ٢٠١٣. جودة التقارير المالية (العوامل المؤثرة ووسائل القياس) دراسة ميدانية فى بيئة الأعمال المصرية. **المجلة العلمية – التجارة والتمويل**، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد الأول المجلد الأول: ١٥٠-١٩٦.

٢-شاهين، عبد الحميد أحمد أحمد. ٢٠٠٥. تطوير القياس والافصاح المحاسبي عن الأصول البيولوجية فى إطار المعايير المحاسبية الدولية مع دراسة ميدانية. **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، العدد الثاني: ٢٧٧-٣٢٧.

٣-زكى، نهى محمد. ٢٠١٤. **أثر المحاسبة عن الأصول البيولوجية بالقيمة العادلة على قرار الاستثمار فى أسهم شركات الإنتاج الزراعى والحيوانى: دراسة تجريبية.** رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة– جامعة الإسكندرية.

٤- قابل، سامي عبد الرحمن، حسن شطا الموازيني، وزينب على على عبده. ٢٠١٠. مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول البيولوجية فى المنشأت الزراعية دراسة تطبيقية. **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة جامعة المنصورة، مجلد ٣٤: ٣٩٧-٤٢٦.

٥-محمد، أسماء صلاح الدين عبد المقصود. ٢٠١٠. **مدخل مقترح للمحاسبة عن الأصول البيولوجية فى قطاع الزراعة فى ضوء المعايير المحاسبية الدولية – دراسة تطبيقية.** ملخص رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة– جامعة قناة السويس.

٦-هندى، محمد كمال إبراهيم. ٢٠٠٠. **العوامل المؤثرة على سيولة الأسهم المتداولة فى سوق الأوراق المالية المصرية.** رسالة ماجستير غير منشورة، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة– جامعة الإسكندرية.

٧-هندى، منير إبراهيم. ٢٠١٤. **الإدارة المالية: مدخل تحليلى معاصر**. المكتب العربى الحديث

وزارة الاستثمار. ٢٠٠٦. الزراعة: معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥). متاح على *http://efsa.gov.eg*

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1-Alfaraih, M. 2009. **Compliance with International Financial Reporting Standards (IFRS) and the Value Relevance of Accounting Information in Emerging Stock Market: Evidence from Kuwait.** A Thesis Submitted in Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Accounting Philosophy, Queensland University of Technology.

2-AL-Debi'e, M. M. 2011. Are Operating Cash Flows a Superior Predictor of Future Operating Cash Flows than Earnings? Evidence from Jordan European. ***Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences*** 40: 36-46.

3-AL-Qudah, A., and M. Laham. 2013. The Effect of Financial Leverage and Systematic Risk an Stock Returns in the Amman Stock Exchange Analytical Study- Industrial Sector. ***Research Journal of Finance and Accounting*** 4(6): 136-145.

4-AL-Shammari, B., P. Brown, and A. Tarca. 2007. An Investigation of Compliance with International Accounting Standards by Listed Companies in the Gulf Co-operation Council Member States. **Working Paper.** Available at: *http://ssrn,com/abstract=963574.*

5-Australian Accounting Standards Board. 2004. Agriculture: Australian Accounting Standard No. 141. AASB, Australia, Ltd.

6-Barth, M. E., W. R. Landsman, and M. H. Lang. 2007. International Accounting Standard and Accounting Quality. **Working Paper.** Available at: *http://www.ssrn.com*.
7-Bern, T., and J. Johansson. 2010. **IAS 41- A Step Closer to Accounting Harmony?**. Unpublished Master Thesis, Stockholm School of Economics.
8-Bhat, G. 2013. Impact of Disclosure and Corporate Governance on the Association between Fair Value Gains and Losses and Stock Returns in Commercial Banking Industry. **Working Paper.** Available at: *http://ssrn.com*.
9-Bierfreund, J., and A. Pichlo. 2012. **The Valuation of Standing Trees Under IAS 41 An Analysis of Accounting Practices before and after the Amendment in 2009.** Published Master Thesis, Stockholm School of Economics.
10-Bilal, S. Tufail, J. Khang, A. Abbas, and A. Saeed. 2013. The Association between Firm Specific Characteristics and Corporate Disclosure Evidence from Pakistan. ***Journal of Conternporary Issues in Business Research*** 2(4): 124-134.
11-Blanchette, M., F. E. Racicot, and J. K. Girard. 2011. The Effects of IFRS on Financial Ratios Early Evidance in Canada. Certified General Accountants Association of Canada. Available at: *www.google.com*.
12-Bohusova, H., and P. Svoboda. 2011. What Does the Implementation of IFRS for SMEs Bring for Agricultural Enterprises?. ***Agric. Et Silvic. Mendel. Brun*** LIX(7): 81-90.
13-_____., and D. Nerudova. 2012. Biological Asset Reporting: Is the Increase in Value Caused by the Biological Transformation Revenue?. ***Agric. Econ-CZECH*** 58(11): 520-532
14-Botosan, C. A., X. Ortega, and M. A. Plumlee. 2014. The Impact of Controlling for Risk on the Value Relevance of Earnings. Available at: *www.google.com*.
15-Bratten, B., M. Cousholli, and U. Khan. 2012. Fair Value Accounting and the Predictive Ability of Earnings: Evidence from the Banking Industry. Available at: *http://ssrn.com*.
16-Clavano, M. J. 2014. Factors that Influence the Valuation of Biological Assets and Compliance with IAS41/ PAS41 Mandatory Disclosures by Selected Agricultural Companies in Davao Region. **Working Paper,** Proceedings of Global Business and Finance Research Conferences in Australia. Available at: *www.google.com*
17-Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO). 2004. **Enterprise Risk Management- Integrated Framework Executive Summary**.

18-Er, S., and B. Vuran. 2012. Factors Affecting Stock Returns of Firms Quoted in ISE Market: a Dynamic Panel Data Approach. ***International Journal of Business and Social Research*** 2(1): 109-122.

19-Feleaga, L., N. Feleaga, and V. Raileanu. 2012. Theoretical considerations about implementation of IAS 41 IN Romania. *Journal of Theoretical and Applied Economics*XIX(2): 31-38.

20-Fischer, M., and T. Marsh. 2013. Biological assets: Financial Recognition and Reporting Using US and International Accounting Guidance. *Journal of Accounting and Finance* 13(2): 57-74.

21-Ghasempour, A., and M. Ghasempour. 2013. The Relationship between Operational Financial Ratios and Firm Abnormal Stock Returns. ***Research Journal of Applied Sciences, Engineering and Technology*** 6(15): 2839-2845.

22-Gjerde, Q., K. H. Knivsfla, and F. Saettem. 2008. The Value Relevance of Adopting IFRS: Evidence from 145 NGAAP Restatements. **Working Paper No. 500-4066,** Norwegian School of Economics and Business Administration. Available at: *http://ssrn.com/abstract=966080*

23-Goncalves, R., and P. Lopes. 2014. Firm Specific determinants of agricultural Financial reporting. *Procedia - Social and Behavioral Sciences* 110: 470-481

24-_____. 2014b. Accounting In Agriculture Disclosure Practices of Listed Firms. **Working Paper**, FEP-UP School of Economics and Management, University of Porto.

25-Hassani, M., and E. M. Sabet. 2013. The Examination of Signaling Theory Versus Pecking Order Theory: Evidence from Tehran Stock Exchange. ***Management Science Letters*** 3: 119-128.

26-He, L., S. Wright, and E. Evans. 2010. The Explanatory and Forecasting Power of Fair Value Accounting: A Case Study of IAS 41 in Australia. Available at: *https://www.google.com.*

27-Hlaciuc, E., C. Mihalciuc, and E. Iancu. 2008. Recognition of the biological assets according to the IAS-41-Agriculture. *Bulletin UASVM, Horticulture* 65(2): 186-191.

28-Huffman, A. A. 2013. Decision Useful Asset Measurement and Asset Use: Evidence from IAS 41. Available at**:** *http://www.google.com.*

29-International Accounting Standard Board. 2008. Agriculture (Amendments to IAS 41): International Accounting Standard No. 41. IASB, London, UK.

30-_____.2013. Agriculture (Proposed Amendments to IAS 41): International Accounting Standard No. 41. IFRS Foundation. London.
31-International Accounting Standard Committee. 2000. Agriculture: International Accounting Standard No. 41. IASC, London, UK.
32-Jalali, F. 2003. **To Study the Relationship between Capital Structure (Financial Leverage) and Cash Flow for Food Industry group in Tehran Stock Exchange**. Published Master in Accounting, Accounting Departement, Faculty of Social and Economical Science, AL Zahra University.
33-Khurana, I. K., and M. S. Kim. 2003. Relative Value Relevance of Historical Cost vs Fair Value Evidence from Bank Holding Companies. ***Journal of Accounting and Public Policy*** 22: 19-42.
34-Lefter, V., and A. G. Roman. 2010. IAS 41 Agriculture: Fair Value Accounting. Available at: *www. Store. Ectap.ro/ articole/215.pdf.*
35-Leledakis, G., I. Davidson, and J. Smith. 2004. Does Firm Size Predict Stock Returns? Evidence from the London Stock Exchange. **Working Paper.** Available at: *http://ssrn.com.*
36-Lin, H. C., and Y. L. Kao. 2010. Influence of Stock Compensation Valuation an Firms Performance: Par Value vs Fair Value. Available at: *www.google.com.*
37-Marsh, T., and M. Fischer. 2013. Accounting for Agricultural Products: US versus IFRS GAAP. ***Journal of Business & Economics Research*** 11(2): 79-88.
38-Muhammad, K., and E. K. Ghani. 2014. A Fair Value Model for Bearer Biological Assets in Promoting Corporate Governance: A Proposal. ***Journal of Agricultural Studies*** 2(1):16-26.
39-Nimer, k., M. Idris, S. AL-Okdeh, and M. Nassar. 2011. The Effect of Implementation of the IAS 39 on the Jordanian Investors. ***International Business Research*** 4(4): 276-285.
40-Outa, E. R. 2011. The Impact of International Financial Reporting Standards (IFRS) Adoption on the Accounting Quality of Listed Companies in Kenya. ***International Journal of Accounting and Financial Reporting*** 1(1): 212-241.
40-Rozentale, S., and M. Ore. 2013. Evaluation of biological Assets: Problems and Solutions. *Journal of Modern Accounting and Auditing* 9(1): 57-67.
41-So, S., and M. Smith. 2009. Value Relevance of Presenting Changes in Fair Value of Investment Properties in the Income Statement: Evidence from Hong Kong. ***Accounting and Business Research*** 39(2): 103-118.

42-Song, C. J., W. B. Thomas, and H. Yi. 2010. Value Relevance of FAS 157 Fair Value Hierarchy Information and the Impact of Corporate Governance Mechanisms. ***The Accounting Review*** 85(4): 1375-1410.

43-Strouhal, J. 2015. Historical Costs or Fair value in Accounting: Impact on Selected Financial Ratios. *Journal of Economics, Business and Management* 3(5): 560-564.

44-Takhtaei, N., and H. Karimi. 2013. Relative Ability of Earnings Data and Cash Flow in Predicting Future Cash Flows. ***International Journal of Accounting and Finance Reporting*** 3(1): 214-226.

45-Tang, Q. W., P. Goa, and G. Fu. 2013. Research on Information Disclosure of Biological Assets of Agricultural Listed Company in China. ***Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business*** 4(11): 12-24.

46-Tudor, C. 2008. Firm-Specific Factors as Predictors of Future Returns for Romanian Common Stocks: Empirical Evidence. ***Business Administration Finance and Product Management*** 73-78.

47-Uyar, A., M. Kilic, and N. Bayyurt. 2013. Association between Firm Characteristics and Corporate Voluntary Disclosure: Evidence from Turkish Listed Companies. ***Intangible Capital*** 9(4): 1080-1112.

48-Vukmirovic, N., D. Arsenovic., S. Lalic, and D. Milovanovic. 2012. Evaluation of accounting acquisition of biological assets and property. Working Paper for Third International Scientific Symposium, University of East Sarajevo, Bosnia and Hrzegovina

49-Weijun, N. 2007. The Effect of fair value Accounting in HKAS 40 on Real Estate Companies Listed in Hong Kong. Published Project for the Graduation Requirement of Bachelor, Business Administration, Hong Kong Baptist University.

50-Xu, L., J. Wang, and Y. Xin. 2010. Government Control, Uncertainty and Investment in China Listed Companies. ***China Journal of Accounting Research*** 3(1): 131-157.

ملاحق البحث

ملحق (١)

يتضح أن شركات قطاع الأغذية والمشروبات (FOO) ذات الصلة بالأصول البيولوجية وفقا لأخر تحديث فى ٢٠١٤ بالبورصة المصرية هى (٨) شركات، وبتحليل كل منها تبين أن الشركات المتعلقة بالإنتاج الداجني والحيوانى فقط (٦) شركات. ونتيجة لاستبعاد الشركة المصرية للدواجن، أصبحت عينة الدراسة مكونة من (٥) شركات، وهى شركة القاهرة للدواجن، شركة الإسماعيلية مصر للدواجن، شركة المنصورة للدواجن، شمال الصعيد للتنمية والإنتاج الزراعى، والشرقية الوطنية للأمن الغذائى . فيما يلى شركات الإنتاج الزراعي والحيواني:

لإسماعيلية الوطنية للصناعات الغذائية (فوديكو).
مال الصعيد للتنمية والإنتاج الزراعى (نيوداب).
لشرقية الوطنية للأمن الغذائى .
هينه للصناعات الغذائية.
ركة المصرية للدواجن.
ركة القاهرة للدواجن.
ركة الإسماعيلية مصر للدواجن.
ركة المنصورة للدواجن.

ملحق (٢)

أولاً: كيفية حساب تكلفة كل أصل من أصول الإنتاج الداجنى:

يتضح من تحليل السياسات المحاسبية لشركات الإنتاج الداجنى، أن كلاً من شركتي المنصورة للدواجن والإسماعيلية مصر للدواجن، تقوم بتقييم مخزون بيض التفريخ والكتاكيت بالتكلفة التاريخية، وذلك على خلاف شركة القاهرة للدواجن التى تقوم بتقييم كليهما بالقيمة العادلة والإشارة لإدراج التغير فى القيمة العادلة بقائمة الدخل، ذلك مع عدم توضيح رقم التغير الفعلي بقائمة الدخل. الأمر الذى استلزم تعديل القوائم المالية للشركات، حتى نتمكن من الوصول لتقييم الأصول البيولوجية بالقيمة العادلة.

وفيما يلى مثال توضيحي لكيفية تعديل القوائم المالية تطبيقاً على شركة المنصورة للدواجن فى ٢٠١١ وذلك بالاعتماد على دراسة (زكى، ٢٠١٤) :

تعديل مخزون قطعان الأمهات، (وفقا للمستوى الثالث) ولتعديله سنقوم بحساب الأتي:

أ) **تكلفة دجاجة الأمهات**= تكلفة إنتاج كتكوت عمر يوم+ تكلفة التغذية (١١ك علف)+ أدوية وتحصينات + عمالة+ تجهيزات+ استشارات طبية+ نثريات+ معالف ومساقي يدوية وألية

=٢.١٥+٢٩.٧+٠.٩+ ٠.٤+ ٠.٠٥+ ٠.٠٤+ ٠.٠٨+١.١٨= ٣٤.٥ج/دجاجة

ب) **القيمة الحالية للتدفقات النقدية،** حيث يبدأ موسم إنتاج البيض من الأسبوع ٢٣ (أسبوع التبشير) حتى الأسبوع ٦٨ أى ما يقارب ٤٥ أسبوع ، وذلك بمتوسط إنتاج ١٤٥ بيضة، بنسبة فقس ٨٧% أى ما يعادل ١٢٦ بيضة صالحة للتفريخ. فضلاً عن وصول وزن الدجاجة بعد إنتهاء الإنتاج إلى ٣٥٠٠ جرام. وعليه فإن القيمة الحالية (ق ح) للتدفقات النقدية الناتجة من دجاجة تفريخ، بإفتراض معامل الخصم ١٠%:

*إيرادات مبيعات البيض = ١٢٦ × ١.٥ = ١٨٩ (تخصم بمعامل القيمة الحالية وفقاً لجدول ٢ دفعات غير منتظمة بعد سنة)

*إيرادات مبيعات اللحم = (٣٥٠٠×١١.٥٠) ÷ ١٠٠٠ = ٤٠.٢٥ (تخصم بمعامل القيمة الحالية وفقاً لجدول ١ دفعة منتظمة بعد سنة).

*القيمة الحالية للتدفقات النقدية =(١٨٩× ٠.٩٠٨١)+(٤٠.٢٥ × ٠.٩٠٩١) = ٢٠٨ ج/ دجاجة

ج) القيمة العادلة (ق ع) لأمهات التفريخ:

عدد الدجاج = تكلفة الأمهات(ميزانية)/ تكلفة إنتاج الدجاجة = ١٥١٨٥٢٦٩ ÷ ٣٤.٥ = ٤٤٠١٥٣

ق ع للأمهات = عدد الدجاج × ق ح للتدفقات للدجاجة= ٤٤٠١٥٣ × ٢٠٨ = ٩١٥٥١٨٢٤ج

د)الفرق بين ق ع والتكلفة التاريخية للأمهات= ٩١٥٥١٨٢٤ – ١٥١٨٥٢٦٩= ٧٦٣٦٦٥٥٥ ج هـ) **التغير فى القيمة العادلة**[١٣]= ٩١٥٥١٨٢٤ – ٥٣٣٥٤٠٠٤ = ٣٨١٩٧٨٢٠

١. **تعديل مخزون البيض** (وفقا للمستوى الأول)، لتعديله نقوم بحساب الأتي:

أ–تكلفة إنتاج عدد ٩بيضة التفريخ= تكلفة التغذية للدجاجة (١١٠ جرام علف/يوم) + تكلفة تغذية الديك (١٦٥جرام علف/يوم)+ الأدوية (٠.٢٢ج/ يوم) + رعاية (٠.١٤ج/ يوم)

= ٢.٩٧ + ٤.٤٥٥ + ٢.٢ + ١.٤ = ١١.٠٢٥ج

ب) تكلفة إنتاج البيضة الواحدة = ١١.٠٢٥ ÷ ٩ = ١.٢٣ ج للبيضة

ج) عدد بيض = تكلفة مخزون البيض÷ تكلفة إنتاج البيضة = ٢٨١٠٠١٦ ÷ ١.٢٣ = ٢٢٨٤٥٦٦

د) ق.ع لبيض التفريخ=عدد بيض التفريخ× متوسط سعر البيضة= ٢٢٨٤٥٦٦×١.٥= ٣٤٢٦٨٤٩ ج

[١٣] **تم احتساب** القيمة العادلة للأمهات فى بداية السنة كما يلى:
عدد الأمهات = ٧٠٨٠٨٥٢ ÷ ٢٩.٢٩ = ٢٤١٧٤٤٩ دجاجة، **لقيمة العادلة للأمهات** = ٢٤١٧٤٤٩ × ٢٢.٧ = ٥٣٣٥٤٠٠٤ ج.

هـ)الفرق بين ق ع والتكلفة التاريخية لبيض التفريخ= ٣٤٢٦٨٤٩ –٢٨١٠٠١٦= ٦١٦٨٣٣ ج

و)التغير فى القيمة العادلة لبيض التفريخ[١٤] = ٣٤٢٦٨٤٩ – ١٨٨٧٨٧٩ = ١٥٣٨٩٧٠ ج

وبتتبع القوائم والإيضاحات المتممة لشركة القاهرة تبين عدم إيضاح عمر قطعان الأمهات، لذا افترض الباحث وصولها لمرحلة التبشير أى عمر ٢٣ أسبوعاً وبدء الإنتاج، وبتبع وإهلاكات الأمهات الموضحة يمكن اعتبارها فى منتصف المرحلة الإنتاجية، وهو ما يؤدى لزيادة إجمالى تكلفة الدجاجة إلى ٤٠.٤٥ ج بدلاً من ٣٤.٥ ج. ذلك بالإضافة لوجود مخزون من كتاكيت التسمين لدى شركة القاهرة للدواجن مقيم بالقيمة العادلة الأمر الذى لم يتطلب تعديله

ثانياً: كيفية حساب تكلفة كل أصل من أصول الإنتاج الحيوانى:

بالنظر لشركات الإنتاج الحيواني، والتى تمثلت فى كلٍ من؛ شركة المنصورة للدواجن، نظراً لامتلاكها مزرعة لماشية الألبان، والشرقية الوطنية للأمن الغذائي، وشمال الصعيد للتنمية والإنتاج الزراعي، نتيجة لامتلاك كلٍ منهما مزرعة لماشية التسمين، تبين استناد كلٍ من شركة المنصورة للدواجن وشركة شمال الصعيد للتنمية والإنتاج الزراعي على محاسبة التكلفة التاريخية كأساس للتقييم، رغْم وجود سوق نشطة لتلك الأصول وإمكانية تحديد قيمتها العادلة. وذلك على خلاف الشرقية الوطنية للأمن الغذائى التى تستند على محاسبة القيمة العادلة لتقييم أصولها، الأمر الذى تطلب تعديل القوائم المالية حتى يتم التوصل لتقييم لتقييم لأصول الإنتاج الحيوانى (ماشية التسمين بنوعيها، ماشية الألبان الأبقار) بالقيمة العادلة.

ولتعديل أصول الإنتاج الحيوانى تم الاعتماد على المستوى الأول من هيراريكية قياس القيمة العادلة لتعديل ماشية التسمين، والاعتماد على المستوى الثانى وتحديداً الاعتماد على الأسعار القطاعية لتعديل ماشية الألبان. **وفيما يلى مثال توضيحى لتعديل أصول الإنتاج الحيوانى تطبيقاً على شركة المنصورة للدواجن، وذلك بالاستناد على دراسة (على، ٢٠١٤):**

تعديل قيمة الماشية عند بداية التحول للقيمة العادلة فى ٢٠١١/١/١:

*حساب وزن الماشية = تكلفة الماشية ÷ تكلفة الكيلو= ٣٩٨١٨٦٠ ÷ ٦.٦ = ٦٠٣٣١٢

*ق ع للماشية = وزن الماشية × السعر السوقى للكيلو = ٦٠٣٣١٢ × ٢٨ = ١٦٨٩٢٧٣٦ ج

*الفرق بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية = ١٦٨٩٢٧٣٦ – ٣٩٨١٨٦٠ = ١٢٩١٠٨٧٦ ج

أ- تعديل قيمة الماشية فى نهاية السنة المالية ٢٠١١/١٢/٣١:

- حساب الوزن الماشية فى تاريخ الميزانية = ٤٣٥٦٣٥٠ ÷ ١٦.٨٨ = ٢٥٨٠٧٧ ك
- القيمة العادلة للماشية فى تاريخ الميزانية = ٢٥٨٠٧٧ × ٢٩ = ٧٤٨٤٢٣٣ ج

[١٤] **تم احتساب** القيمة العادلة لمخزون بيض التفريخ فى ٢٠١١/١/١، على النحو التالى:
- **عدد البيض** = ١٤٥٦٣٦٤ ÷ ١.٠٨ = ١٣٤٨٤٨٥ بيضة تفريخ.
- **القيمة العادلة للبيض**= ١٣٤٨٤٨٥ × ١.٤ = ١٨٨٧٨٧٩ ج.

- الفرق بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية = ٧٤٨٤٢٣٣ – ٤٣٥٦٣٥٠ = ٣١٢٧٨٨٣ ج
- التغير فى القيمة العادلة = ٧٤٨٤٢٣٣ – ١٦٨٩٢٧٣٦ = (٩٤٠٨٥٠٣) ج

ثالثاً: الأثر الصافى على القوائم المالية عند التحول من التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة:

وبدءاً بالتحول من التكلفة التاريخية للقيمة العادلة، تم تسوية القيمة العادلة من خلال تعديل قيمة الأصل حتى يظهر بالقيمة العادلة وصافى الربح والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، بالفرق بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية للأصل فى بداية سنة التحول، والذى تم تسجيله محاسبياً بالقيد التالى:

×× من حـ/ الأصل البيولوجى

×× إلى حـ/ مكاسب (أو خسائر) تسوية القيمة العادلة

وبالوصول إلى نهاية كل سنة مالية تم الاعتراف بتغيرات القيمة العادلة كمكاسب أو خسائر غير محققة، من خلال تعديل قيمة الأصل وصافى الربح والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، بالتغير فى القيمة العادلة الذى يتم تسجيله هو الآخر محاسبياً بالقيد المشار إليه أعلاه. ذلك بالإضافة إلى تأثر رقم صافى التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية بالتغير فى تكلفة الأصل فى نهاية السنة عما كانت عليه فى بداية السنة المالية. **وفيما يلى تحديد الأثر على القوائم المالية لشركة المنصورة للدواجن فى ٢٠١١ كمثال توضيحى لما قام به الباحث:**

١) الأثر فى ٢٠١١/١/١ بداية التحول:

أ- الأثر على قائمة المركز المالى فى ٢٠١١/١/١:

-الفرق بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية للأصول البيولوجية =

= ١٣٢٧٦٢٠٧٣ – ٧٣١٤٦٥٣٠ = ٥٩٦١٥٥٤٣ج

-قيمة الأصول بالقيمة العادلة = قيمة الأصول بالميزانية + الفرق بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية للأصول البيولوجية

= ٧٣١٤٦٥٣٠ + ٥٩٦١٥٥٤٣ = ١٣٢٧٦٢٠٧٣ج

ب -الأثر على قائمة الدخل فى ٢٠١١/١/١:

-صافى الربح بعد التعديل=

صافى الربح قبل الضريبة + الفرق بين القيمة العادلة والتكلفة للأصول البيولوجية

= ٢٣٠٩٦٦٢٠ + ٥٩٦١٥٥٤٣ = ٨٢٧١٢١٦٣ ج

ج-الأثر على قائمة التدفقات النقدية فى ٢٠١١/١/١:

-صافى التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية بعد التعديل =

صافى التدفقات من العمليات التشغيلية – الفرق بين القيمة العادلة والتكلفة للأصول البيولوجية

= ٢٤٠٠٩٥٣ – ٥٩٦١٥٥٤٣ = - ٥٧٢١٤٥٩٠

٢) الأثر فى ٢٠١١/١٢/٣١ نهاية السنة المالية:

التغير فى القيمة العادلة للأصول البيولوجية =

= القيمة العادلة للأصول البيولوجية فى ١٢/٣١- القيمة العادلة للأصول البيولوجية فى ١/١

= ١٠٢٤٦٢٩٠٦ – ٧٢١٣٤٦١٩ = ٣٠٣٢٨٢٨٧ ج

ويتم معالجة ذلك التغير بزيادة قيمة كلٍ من إجمالى الأصول ، وصافى الربح قبل الضريبة. وتخفيض رقم صافى التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية. وعلى ذلك النحو تم تعديل القوائم المالية لشركات العينة حتى تظهر أرقامها بالقيمة العادلة والتكلفة التاريخية كلٌ على حده. الأمر الذى ترتب عليه وجود مجموعتين من القوائم المالية لكافة شركات العينة، تمثل إحدهما القوائم المالية فى ظل المحاسبة عن أصول الإنتاج الداجني والحيواني بالقيمة العادلة وتمثل الأخرى القوائم المالية فى ظل المحاسبة عن أصول الإنتاج الداجني والحيواني بالتكلفة التاريخية.

ملحق (٣)

أولاً: التشغيل الإحصائى لتأثير المحددات محل الدراسة على العلاقة الإيجابية بين معلومات القيمة العادلة للأصول البيولوجية للإنتاج الداجنى والحيوانى والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية:

١) حجم الشركة كمحدد للعلاقة محل الدراسة:

$$CF_{t+i} = \alpha_0 + \alpha_1 CF_t + \alpha_2 TDACC_t + \alpha_3 FV_t + \alpha_4 Size_t + \varepsilon_t$$

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	1.000[a]	1.000	.	.

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.5E+016	4	1.134E+016	.	.[a]
	Residual	.000	0	.		
	Total	4.5E+016	4			

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-9E+007	.000		.	.
	CFt2011_FV	2.225	.000	1.166	.	.
	TDACCt2011_FV	-.278	.000	-.109	.	.
	FVt2011_FV	3.278	.000	.415	.	.
	LnSize_FV	4435688	.000	.062	.	.

٢) نسبة الرفع المالى كمحدد للعلاقة محل الدراسة:

$$CF_{t+i} = \alpha_0 + \alpha_1 CF_t + \alpha_2 TDACC_t + \alpha_3 FV_t + \alpha_4 LEV_t + \varepsilon_t$$

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	1.000[a]	1.000	.	.

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.5E+016	4	1.134E+016	.	.[a]
	Residual	.000	0	.		
	Total	4.5E+016	4			

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-8787364	.000		.	.
	CFt2011_FV	2.760	.000	1.446	.	.
	TDACCt2011_FV	-.713	.000	-.278	.	.
	FVt2011_FV	4.700	.000	.596	.	.
	LEV_FV	-3E+007	.000	-.048	.	.

٣) الوزن النسبى للأصول البيولوجية كمحدد للعلاقة محل الدراسة:

$$CF_{t+i} = \alpha_0 + \alpha_1 CF_t + \alpha_2 TDACC_t + \alpha_3 FV_t + \alpha_4 W.Bio_t + \varepsilon_t$$

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	1.000[a]	1.000	.	.

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.5E+016	4	1.134E+016	.	.[a]
	Residual	.000	0	.		
	Total	4.5E+016	4			

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	228483.8	.000		.	.
	CFt2011_FV	1.232	.000	.646	.	.
	TDACCt2011_FV	.952	.000	.372	.	.
	FVt2011_FV	1.745	.000	.221	.	.
	W.BIO_FV	-8E+007	.000	-.214	.	.

a. Dependent Variable: CFt2012_2013_FV

ثانياً: التشغيل الإحصائى لتأثير المحددات محل الدراسة على العلاقة الإيجابية بين معلومات القيمة العادلة للأصول البيولوجية للإنتاج الداجنى والحيوانى ومعدل العائد على الأسهم

١) حجم الشركة كمحدد للعلاقة محل الدراسة:

$$R_{it} = \beta_0 + \beta_1 \Delta FV_{it} + \beta_2 \Delta ROA_{it} + \beta_3 Size_{it} + \varepsilon_{it}$$

Model Summary

Model	R	R Square[a]	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.513[b]	.263	-.843	.18975

ANOVA[c,d]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.026	3	.009	.238	.865[a]
	Residual	.072	2	.036		
	Total	.098[b]	5			

Coefficients[a,b]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	FV_FV	.158	.489	.199	.323	.777
	ROA_FV	-.179	2.140	-.079	-.084	.941
	LnSize_FV	.003	.007	.435	.468	.686

٢) **نسبة الرفع المالى كمحدد للعلاقة محل الدراسة:**

$$_{jt}{}^{\varepsilon}{}_{2}\Delta ROA_{jt} + \beta_3 LEV_{jt} + \beta_1 \Delta FV_{jt} + \beta R_{jt} =$$

Model Summary

Model	R	R Square[a]	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.510[b]	.260	-.850	.19012

ANOVA[c,d]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.025	3	.008	.234	.868[a]
	Residual	.072	2	.036		
	Total	.098[b]	5			

Coefficients[a,b]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	FV_FV	.143	.492	.180	.290	.799
	ROA_FV	-1.395	1.730	-.612	-.806	.505
	LEV_FV	-.167	.365	-.348	-.458	.692

٣) **الوزن النسبى للأصول البيولوجية كمحدد للعلاقة محل الدراسة:**

$$_{j}{}^{\varepsilon}{}_{2}\,\Delta ROA_{jt} + \beta_3 W.BIO_{jt} + \beta_1 \Delta FV_{jt} + \beta R_{jt} =$$

Model Summary

Model	R	R Square[a]	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.427[b]	.182	-1.044	.19983

ANOVA[c,d]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.018	3	.006	.149	.922[a]
	Residual	.080	2	.040		
	Total	.098[b]	5			

Coefficients[a,b]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	FV_FV	.169	.559	.214	.303	.790
	ROA_FV	-1.013	4.692	-.444	-.216	.849
	W_FV	-.014	.786	-.036	-.018	.987

ثالثاً: التشغيل الإحصائى لأثر المحددات محل الدراسة على العلاقة الإيجابية بين معلومات القيمة العادلة للأصول البيولوجية للإنتاج الداجنى والحيوانى ونسب الربحية والرفع المالى

معامل الارتباط بين نسب الربحية ونسبة الرفع المالى من جهة ومحددات العلاقة الإيجابية من جهة أخرى ، بالاعتماد على *Spearman's rho*:

Correlations

			ROA_FV	ROE_FV	ROS_FV	LEV_FV	SIZE_FV	LnSize_FV	BIO_FV
Spearman's rho	ROA_FV	Correlation Coefficient	1.000	.900*	.700	.300	-.700	-.700	.800
		Sig. (2-tailed)	.	.037	.188	.624	.188	.188	.104
		N	5	5	5	5	5	5	5
	ROE_FV	Correlation Coefficient	.900*	1.000	.600	.500	-.600	-.600	.900*
		Sig. (2-tailed)	.037	.	.285	.391	.285	.285	.037
		N	5	5	5	5	5	5	5
	ROS_FV	Correlation Coefficient	.700	.600	1.000	-.300	-1.000**	-1.000**	.500
		Sig. (2-tailed)	.188	.285	.	.624	.000	.000	.391
		N	5	5	5	5	5	5	5
	LEV_FV	Correlation Coefficient	.300	.500	-.300	1.000	.300	.300	.300
		Sig. (2-tailed)	.624	.391	.624	.	.624	.624	.624
		N	5	5	5	5	5	5	5
	SIZE_FV	Correlation Coefficient	-.700	-.600	-1.000**	.300	1.000	1.000**	-.500
		Sig. (2-tailed)	.188	.285	.000	.624	.	.	.391
		N	5	5	5	5	5	5	5
	LnSize_FV	Correlation Coefficient	-.700	-.600	-1.000**	.300	1.000**	1.000	-.500
		Sig. (2-tailed)	.188	.285	.000	.624	.	.	.391
		N	5	5	5	5	5	5	5
	BIO_FV	Correlation Coefficient	.800	.900*	.500	.300	-.500	-.500	1.000
		Sig. (2-tailed)	.104	.037	.391	.624	.391	.391	.
		N	5	5	5	5	5	5	5

Correlations

			ROA_FV	ROE_FV	ROS_FV	LEV_FV	SIZE_FV	LnSize_FV	BIO_FV
Spearman's rho	ROA_FV	Correlation Coefficient	1.000	.900*	.700	.300	-.700	-.700	.800
		Sig. (2-tailed)	.	.037	.188	.624	.188	.188	.104
		N	5	5	5	5	5	5	5
	ROE_FV	Correlation Coefficient	.900*	1.000	.600	.500	-.600	-.600	.900*
		Sig. (2-tailed)	.037	.	.285	.391	.285	.285	.037
		N	5	5	5	5	5	5	5
	ROS_FV	Correlation Coefficient	.700	.600	1.000	-.300	-1.000**	-1.000**	.500
		Sig. (2-tailed)	.188	.285	.	.624	.000	.000	.391
		N	5	5	5	5	5	5	5
	LEV_FV	Correlation Coefficient	.300	.500	-.300	1.000	.300	.300	.300
		Sig. (2-tailed)	.624	.391	.624	.	.624	.624	.624
		N	5	5	5	5	5	5	5
	SIZE_FV	Correlation Coefficient	-.700	-.600	-1.000**	.300	1.000	1.000**	-.500
		Sig. (2-tailed)	.188	.285	.000	.624	.	.	.391
		N	5	5	5	5	5	5	5
	LnSize_FV	Correlation Coefficient	-.700	-.600	-1.000**	.300	1.000**	1.000	-.500
		Sig. (2-tailed)	.188	.285	.000	.624	.	.	.391
		N	5	5	5	5	5	5	5
	BIO_FV	Correlation Coefficient	.800	.900*	.500	.300	-.500	-.500	1.000
		Sig. (2-tailed)	.104	.037	.391	.624	.391	.391	.
		N	5	5	5	5	5	5	5

Correlations

			ROA_FV	ROE_FV	ROS_FV	LEV_FV	SIZE_FV	LnSize_FV	BIO_FV
Spearman's rho	ROA_FV	Correlation Coefficient	1.000	.900*	.700	.300	-.700	-.700	.800
		Sig. (2-tailed)	.	.037	.188	.624	.188	.188	.104
		N	5	5	5	5	5	5	5
	ROE_FV	Correlation Coefficient	.900*	1.000	.600	.500	-.600	-.600	.900*
		Sig. (2-tailed)	.037	.	.285	.391	.285	.285	.037
		N	5	5	5	5	5	5	5
	ROS_FV	Correlation Coefficient	.700	.600	1.000	-.300	-1.000**	-1.000**	.500
		Sig. (2-tailed)	.188	.285	.	.624	.000	.000	.391
		N	5	5	5	5	5	5	5
	LEV_FV	Correlation Coefficient	.300	.500	-.300	1.000	.300	.300	.300
		Sig. (2-tailed)	.624	.391	.624	.	.624	.624	.624
		N	5	5	5	5	5	5	5
	SIZE_FV	Correlation Coefficient	-.700	-.600	-1.000**	.300	1.000	1.000**	-.500
		Sig. (2-tailed)	.188	.285	.000	.624	.	.	.391
		N	5	5	5	5	5	5	5
	LnSize_FV	Correlation Coefficient	-.700	-.600	-1.000**	.300	1.000**	1.000	-.500
		Sig. (2-tailed)	.188	.285	.000	.624	.	.	.391
		N	5	5	5	5	5	5	5
	BIO_FV	Correlation Coefficient	.800	.900*	.500	.300	-.500	-.500	1.000
		Sig. (2-tailed)	.104	.037	.391	.624	.391	.391	.
		N	5	5	5	5	5	5	5